



خوات بيك الطوموبيل؟



مع بنك أفريقيا ديما

نظمت جريدة "العالم الأمازيغي" بالتعاون مع "التجمع العالمي الأمازيغي"، الثلاثاء 10 دجنبر 2024، مائدة مستديرة حول "وضعية حقوق الإنسان في تمارغا"، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

المائدة المستديرة التي أطرها وسيرها الدكتور ميمون شرقي، عرفت مشاركة الصحفي والكاتب الجزائري هشام عبود، ورشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي. كما عرفت المائدة المستديرة مشاركة حما أك محمود، رئيس منتدب للتجمع العالمي الأمازيغي بأزواد، الذي ساهم بشريط صوتي مسجل تعرض فيه لمعاناة شعب أزواد الذي يناضل من أجل تحرير أرضه ومعاينة الحرية والتحرر من ربكة الاضطهاد والطغيان.

المائدة المستديرة سلطت الضوء على واقع حقوق الإنسان في منطقة تمارغا، انطلاقا من نموذجين، الأول واقع حقوق الإنسان في بعدها الشمولي بالجزائر، من خلال مداخلة هشام عبود، الصحفي والكاتب الجزائري، الذي أبرز معاناة الشعب الجزائري الذي يبرز تحت وطأة القبضة الحديدية للنظام العسكري الشمولي، حيث يتم الرجز بالمعارضين السياسيين والصحافيين في السجون، في ظل غياب مقلق لحرية الرأي والتعبير في الجزائر. أما النموذج الثاني، فيتعلق بالخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها شعب أزواد الذي يواجه مخاطر الإبادة، وسط الصمت المريب للمنتظم الدولي. في هذا الصدد، استعرض رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، وقائع شهادة على معاناة الطوارق، وما يكابدونه من تقتيل وتهجير في ظل أوضاع صعبة تتفاقم باستمرار مع تنامي وضعية عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وازدياد حدة البطش الممارس ضد شعب أزواد.

● إعداد: جمال بورفيسي

حقوق الإنسان في تمارغا: من التصييق على الحريات في الجزائر إلى ممارسة الإبادة ضد شعب أزواد



وفضح عبود تناقض النظام الجزائري الذي يدعي دفاعه عن تقرير مصير الشعوب فيما يجرد ويحرم الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير.

في السياق ذاته، وفي مداخلة مسجلة للسيد حما أك محمود، رئيس منتدب للتجمع العالمي الأمازيغي بأزواد، استعرض المنتدب وضعية شعب أزواد بمالي الذي يعاني كل صنوف الاضطهاد، مشيرا بالخصوص إلى ما عاناه شعب أزواد مع سياسة التقتيل والتصفية الممنهجة لشعب أزواد بدعم وتنسيق وانخراط ميداني لقوات "فاغنر". وشدد المنتدب على استنكاره لصمت المنتظم الدولي حول ما يقع لطوارق مالي، وتجاهله لحقه في تقرير مصيره.

وانتقد المنتدب إصرار السلطات في مالي وكذا المنتظم الدولي على تجاهل مطالب شعب أزواد في الانعتاق والتحرر، ونضاله السلمي لتحقيق أهدافه المشروعة واسترجاع كل الحقوق التاريخية المغتصبة لأمة الطوارق.

وأكد حق الطوارق في نيل الاعتراف الدولي، وتمسكه بالنضال من أجل تحقيق هذا الهدف، رغم الإكراهات و الظروف الصعبة التي يمر منها.

رشيد راخا، شعب أزواد يتعرض لإبادة جماعية وسط صمت المنتظم الدولي

أثار رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، الانتباه إلى وضعية الطوارق

سقوط نظام بشار حيث دعا النظام الحاكم عبر الخارجية الجزائرية الأطراف السورية إلى الالتفاف حول الوطن ووضع المصلحة العليا لسوريا فوق كل اعتبار، والعمل سويا من أجل السلام وإعادة البناء، فأصبح النظام يسدي نصائح للنوار بضرورة إرساء العملية السياسية السلمية في البلاد وكأنه ينصب نفسه مدافعا عن الشعب السوري.

وشدد المنتدب على الطابع الديكتاتوري للنظام الجزائري حيث لا يمر يوم دون أن تنتهك فيه حقوق الإنسان، لافتا إلى أن المحاكم تصدر أحكاما ضد أشخاص يُتهمون ظلما بتهم المس بأمن وسلامة الدولة والتحريض على التجمهر.

و أكد عبود أن النظام العسكري في الجزائر منع التظاهرات السلمية المؤيدة لفلسطين، وأنه خلال ما يزيد عن سنة نظمت مظاهرات وحيدة في الجزائر من طرف مخابرات البلد. واستنكر تعامل النظام مع القضية الفلسطينية كأصل تجاري، من أجل الدعاية فقط.

وخلص عبود إلى أنه لم تعد هناك مؤسسات في الجزائر بل لا وجود حتى لمقومات الدولة. فالدستور والبرلمان والحكومة لا وجود لها لأن الشعب قاطعها في كل الاستحقاقات الماضية، فلا شرعية للمؤسسات القائمة ولا شرعية للدستور أو البرلمان.

وأشار بالمناسبة إلى التزوير الصارخ للانتخابات سواء تلك التي عرفتها البلاد في 2019، أو تلك التي جرت في 2024.

الأشخاص تمت إدانتهم بأحكام سجنية لمدة طويلة بل وصلت الأحكام إلى حد الإعدام ثم تمت تبرئتهم فيما بعد، دون تقديم أي مبرر.

وأثار المتحدث، كذلك غياب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في الجزائر، مشيرا إلى مايعانيه المواطن الجزائري بسبب ندرة المواد الاستهلاكية الأساسية، حيث تصطف طوابير من المواطنين من أجل الحصول على الحليب و مواد أساسية أخرى.

وقال في السياق، إنه في الوقت الذي يلجأ النظام الجزائري إلى استيراد مختلف أنواع الأسلحة، حيث ارتفعت الميزانية المخصصة للدفاع إلى مستوى قياسي بلغ 25 مليار دولار برسم سنة 2025، إلا أن هناك تقييدا في استيراد المواد الأساسية التي يحتاج إليها المواطن الجزائري في معيشه اليومي، ما يفاقم الخصاص الذي تعانيه البلاد في الحليب والقهوة و مواد كثيرة أخرى.

في السياق نفسه، تحدث عبود عن التناقض في مواقف حكام الجزائر، مشيرا في هذا الإطار إلى ما حدث في سوريا، و كيف أن وزير الخارجية الجزائري اتصل بنظيره السوري ساعات فقط قبل سقوط بشار الأسد ليعرب له عن تضامنه ودعمه لبشار ضد ما سماه بالإرهاب في إشارة إلى النوار الذين أطاحوا بنظام بشار الأسد.

والمثير، يضيف عبود، هو الانقلاب المفاجئ في موقف النظام الجزائري عقب

هشام عبود: انتهاكات يومية في الجزائر

قال هشام عبود، إن اليوم العالمي لحقوق الإنسان يشكل مناسبة مزعجة للأنظمة المستبدة التي تتحمل مسؤولية الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة في الجزائر حيث تستباح فيها حرية التعبير والرأي، ويعيش فيها المواطن الجزائري محروما من أبسط حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأضاف عبود أن وضعية حقوق الإنسان في منطقة تمارغا عموما وفي الجزائر خصوصا لا يحسد عليها، وهي وضعية لا تدعو إلى التفاؤل في المنظور القريب.

وأوضح عبود أن وضعية حقوق الإنسان في تمارغا تختلف من بلد إلى آخر، فالجزائر التي كانت في لحظة تاريخية معينة تُنعت بمكة الثوار، باعتباره بلدا كان يأوي معارضين سياسيين ولاجئين من مختلف البلدان والجنسيات، تحولت إلى مهد للطغيان والاستبداد والتصييق على الحريات، حيث يحلم الجميع بالهروب ومعاينة الحرية خارج البلاد.

وأبرز عبود أن الجزائر تشهد انتهاكات يومية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن السجون الجزائرية تعج بالعديد من سجناء الرأي.

وانتقد توظيف القضاء في تصفية حسابات مع كل من ينتقد النظام القائم في الجزائر، مشددا على أن القضاء يتحرك بالتليفون.

وأشار في هذا الصدد، إلى أن العديد من



الانتقالي لدولة أزواد في الرباط.

ومما جاء في الرسالة التي تم توجيهها لوزير الخارجية باسم الطوارق وبتنسيق مع التجمع العالمي الأمازيغي أن الأزواديين يتعرضون لشتى أنواع الجرائم من إعدامات واعتقالات واختطافات ونهب لممتلكاتهم، وهذه الجرائم تستهدف بالخصوص المدنيين من السكان في إقليم أزواد ما نتج عنه نزوح الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ إلى موريتانيا بعد منعهم من دخول موريتانيا وباقي دول الجوار، خاصة بعد انهيار اتفاق السلام الموقع بالجزائر في 2015 وفقدان الثقة في هذه الأخيرة التي يعتبرونها "جارة ظلمة، ومناهضة لحقوقهم المشروعة.

وطالبت المراسلة من المغرب التدخل لإيجاد حل سلمي للقضية الأزوادية، بالنظر لما هو معروف عن المغرب من جهود دبلوماسية دؤوبة في سبيل إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة المغربية والساحل والصحراء، وعموم القارة الإفريقية.

تواطؤ الجزائر.

وأكد راحا أنه راسل باعتباره رئيسا للتجمع العالمي الأمازيغي العديد من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والسفارة الأمريكية وجنوب إفريقيا للفت الأنظار إلى معاناة الطوارق ومن أجل التدخل في إطار وساطة لوقف حرب الإبادة ضدهم.

وشدد على أن المغرب مؤهل أكثر من غيره للعب دور الوساطة، مشيرا إلى أن التجمع العالمي الأمازيغي سبق أن راسل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، ملتمسا التدخل لإنهاء معاناة سكان أزواد.

وأكد رشيد راحا أنه سيراسل الوزير من أجل تذكيره بذلك. وذلك لكي يلعب المغرب دور الوساطة بحكم أن المغرب له علاقات جيدة مع سلطات مالي ومع قيادة أزواد، وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس أن استقبل بلال أغ الشريف أمين عام الحركة الوطنية لتحرير أزواد ورئيس المجلس

كان من الأولى أن يتبنى المغرب والجزائر موقفا إيجابيا تجاه هذه القضية إنصافا للطوارق ونضالاتهم الطويلة والمشروعة. فالمغرب والجزائر، رغم اعترافهما بالمكون الأمازيغي، لغة وثقافة، إلا أن الصمت هو سيد الموقف، وهذا الموقف السلبي يشكل نوعا من التواطؤ تجاه ما يعيشه شعب أزواد من اضطهاد.

والأفزع من ذلك، بحسب رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، أن الجزائر التي ساهمت في زرع حالة اللااستقرار والفوضى عبر تشكل كيانات إرهابية مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ترفض الاستجابة لطموح شعب أزواد في إقامة دولتهم.

وشدد راحا أن سياسة التنكيل والتقتيل ضد الطوارق تستعمل فيها الدرون التركية الصنع، بل إنه في الآونة الأخيرة حدث تطور خطير، يتمثل في استهداف قادة الطوارق على الحدود مع الجزائر، وهو ما يؤكد تطاؤ الجزائر في اضطهاد الطوارق لأن ما يقع على حدودها لا يمكن وقوعه دون

عموما وفي شمال مالي خصوصا، حيث تركزت مداخلته حول الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب أزواد، وحول الوضعية الخطيرة التي يعيشها الطوارق هناك وما يتعرضون له من تنكيل وسط صمت المنتظم الدولي.

وتحدث راحا عما يعانيه شعب أزواد من اضطهاد وتقتيل، مستنكرا الصمت المريب للمنتظم الدولي، ومنتقدا الإعلام الدولي الذي أسقط كليا معاناة الطوارق من دائرة اهتمامه، وحول تركيزه بشكل كلي نحو أوكرانيا وما يقع في الشرق الأوسط، وهو أمر مستفز وليس له تفسير بالنظر إلى فظاعة الجرائم التي تستهدف شعب أزواد، رغم أن الطوارق شعب مسالم، ولعبوا دورا كبيرا في الحفاظ على هويتهم ولغتهم وثقافتهم الأصلية ومنظومة القيم التي توارثوها عن أجدادهم ومنها احترام المرأة.

وفي الوقت الذي يتجاهل فيه المنتظم الدولي قضية الطوارق وشعب الأزواد، يضيف راحا،



تخليدا للذكرى ال 20 لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة... المغرب يستعرض مسارات العدالة الانتقالية

المقاربة الفكرية والفنية لإنجاح عملية العدالة الانتقالية عبر تسليط الضوء على ظاهرات انتهاكات حقوق الإنسان من منظور أدبي، فكري مع التركيز على الكتابات الفكرية النابعة من تجارب ضحايا الانتهاكات.

ودعا المشاركون كذلك إلى تعزيز دور المثقفين والفنانين للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز مسار العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاريع البحثية ودعم الدراسات في مجال حقوق الإنسان. كما شدد المشاركون، على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية وتعزيز دور وسائل الإعلام في نشر المعلومة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وفق نهج تشاركي يضمن إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين من أجل المضي قدما بمسار العدالة الانتقالية.

وفي نفس السياق، تخللت أشغال هذا اللقاء الختامي، تقديم مؤلف جماعي حول العدالة الانتقالية الذي يورخ لهذه المرحلة الانتقالية ويعد استلهاما لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ويتوخى تقديم التجربة المغربية الفريدة في المصالحة من حيث دلالاتها المتنوعة ورؤاها المتعددة لحقول معرفية مختلفة.

وخلال الجلسة الختامية للندوة الدولية، التي ترأسها كل من السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب والسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، والسيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ألقى رئيس مجلس النواب السيد راشد الطالبي العلمي كلمة بالمناسبة، نوه من خلالها بالإنجازات التي حققتها المغرب في مجال العدالة الانتقالية، حيث اعتبرها من معالم التاريخ السياسي للمغرب تجسدت فيها الحكمة الملكية، وخصوصية المغرب وتميزه على المستوى التاريخي والمؤسسي. مبرزا في هذا الصدد، أن الأوراش التي يراها صاحب الجلالة في مختلف المجالات، تعكس الحرص على إعطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان معناها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بأبعاد مجالية ومجتمعية.

كما أبرز السيد الطالبي العلمي، أن ما تم إنجازه في هذا المجال، يعد إرثا وطنيا، وإنسانيا، ينبغي أن تحفظه الأجيال المقبلة، مؤكدا أنه من الرافعات التي ينبغي استثمارها لمزيد من التقدم، والاقتران والمستقبل ورفق التحديات التي تواجهنا، ومواصلة بلادنا أداء رسالتها التاريخية. كما دعا رئيس مجلس النواب إلى ضرورة تدوين ما تم تقاسمه خلال هذه الندوة وإصداره في الصيغة التي يمكن تقاسمه على أبعاد نطاق، حفظا للذاكرة وإثراء النقاش العالمي حول مجال العدالة الانتقالية وآلياتها.

بدوره، ثمن رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية مبرزا أن تفرد التجربة المغربية، يكمن من بين مقومات أخرى، في فتح قنوات الحوار مع مختلف المتدخلين قصد تسوية ملفات ماضي الانتهاكات، مما أسهم في خلق انفراج وانفتاح في الأجواء السياسية، وفتح أمام بلادنا مسارات إصلاحية ودينامية ديمقراطية وطنية منقطعة النظير. كما أشاد السيد محمد ولد الرشيد بالتقدم غير المسبوق في استجلاء الحقيقة بشأن انتهاكات الماضي، وجعل الإصلاحات المؤسساتية التي أوصت بها الهيئة، مرجعا أساسيا، توجت بتأكيد العرض الدستوري على ضرورة دسرة التوصيات الوجيهة منها، وهو ما تحقق فعلا في مقتضيات الدستور الحالي للمملكة.

من جهتها، أبرزت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة أمينة بوعياش، أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية أكدت قدرة المجتمع المغربي على تحقيق تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة، تعكس النضج الذي تتم به معالجة القضايا المجتمعية والتي تعتمد على نهج تشاركي لمقاربة هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى إيجاد التوافقات بشأن مختلف التوجهات والأفكار ضمن إطار الهوية المغربية المتعددة كما جاء في الدستور المغربي، مؤكدا أن هذا المسار الإصلاحى المتفرد يمكن المملكة من رئاسة مجلس حقوق الإنسان.



شراكات مع القطاع العام، وعلى دور المجتمع المدني في مسار تحقيق العدالة الانتقالية، فضلا عن أدماج الشباب للاطلاع على التراكم التاريخي، واعتماد مقاربة تعليمية تعرف بالعدالة الانتقالية بين صفوف المواطنين لنشر السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي ختام اليوم الأول من هذه المناظرة الدولية، تم تكريم عددا من المؤسسات التي ساهمت في مواكبة ودعم مسار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

تميزت أشغال اليوم الثاني للمناظرة الدولية حول «التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية» بتنظيم جلستين موضوعيتين حول موضوع «العدالة الانتقالية والإصلاحات القضائية» و«مسارات العدالة الانتقالية والإنتاج الفكري والمعرفي» من خلال عرض آراء وأفكار مختلف الفاعلين والمتدخلين، وفتح نقاش علمي للخروج باقتراحات وتوصيات عملية لبناء مجتمع متضامن تسوده العدالة.

وفي هذا الإطار، تم تسليط الضوء على مرتكزات تميز التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، إلى جانب المحطات التي ميزت مسار الإصلاح القضائي بالمغرب، الذي عرف سلسلة من الإصلاحات هدفت إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، كوسيلة لضمان العدالة والمساءلة وتأسيس لنظام قضائي قوي للتصدي للانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وفي نفس السياق، تم إبراز دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية كآلية لتكريس استقلالية القضاء وتعزيز سيادة القانون، وشملت التوصيات في هذا الإطار، ضرورة الانفتاح على التجارب الناجحة في مجال العدالة الانتقالية، حيث تم التنويه والإشادة بالتجربة المغربية كنموذج جدير بالتقدير، تجسدت أهميتها عبر دسرة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي تعد أحد المرتكزات الأساسية للإصلاح الدستوري للمملكة. كما تم التنويه في هذا السياق بدور البرلمان في مجال تشريع النصوص القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

تم التأكيد كذلك على أهمية القيادة القوية والريادة المثلى لإنجاح مسارات العدالة الانتقالية.

كما تم التأكيد على أهمية العمل على حفظ الذاكرة والأرشفة بهدف ضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتكريس النزاهة والشفافية، إلى جانب العمل المتواصل بغية إعادة بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات.

وعلى مستوى مسارات العدالة الانتقالية والإنتاج الفكري والمعرفي، تم التركيز على أهمية التأثير المعرفي والثقافي في تعزيز مسار العدالة الانتقالية، من خلال استحضار التجربة المغربية التي جسدتها هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تبنت في تنظيمها الداخلي إحداث لجنة الأبحاث والدراسات تسهر على إعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لإنجاز مهام الهيئة. وقد أبرز المتدخلون في هذا الصدد، حرص الهيئة على إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي في مختلف المحطات وتنظيم جلسات حوارية موضوعاتية إلى جانب العمل على توفير مناخ فكري لمختلف التيارات الفكرية لبلورة توصيات الهيئة. وفي نفس السياق، تم استعراض المساهمات والتجارب الفكرية ذات الصلة بالعدالة الانتقالية على المستوى القاري والدولي، حيث انصبت التوصيات في هذا الإطار، على ضرورة اعتماد

وثمن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السيد فولكر تورك العمل الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة التي أسمعت أصوات الضحايا وكشفت حالات إنسانية كثيرة، بل وجسدت رؤيا تتجاوز الإجراءات العقابية نحو مواجهة الماضي والتحقيق في حالات الاختفاء القسري، وما حققتة الهيئة عندما استطاعت إدراج الاختفاء القسري في القانون الجنائي المغربي.

وخلال الجلسة الموضوعاتية الأولى للمناظرة التي تمحورت حول موضوع «العدالة الانتقالية والإصلاحات الدستورية والتشريعية»، أشار وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان السيدة فاطمة بركان، إلى اختيار المملكة المغربية بإرادة حرة وسيادية اعتماد آلية العدالة الانتقالية لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتحقيق مصالحة وطنية صادقة وتاريخية وتدعيم الانتقال الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004.

وتناول المتدخلون خلال هذه الجلسة خصائص آلية منع التعذيب التي تركز على نهج استباقي لمنع التعذيب وسوء المعاملة في إطار اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة التي تعتبر درء التعذيب جزء لا يتجزأ من الإصلاحات القانونية والدستورية.

وقد تم التطرق إلى مسار العدالة الانتقالية بدولة مالي من خلال إصلاحات دستورية ومؤسسية ساهمت في تحقيق العدالة وإضفاء تغيرات جذرية على النظام الدستوري وتبني خطة جبر الضرر.

وفي معرض الحديث عن التجربة المغربية، تناول المتدخلون أهمية التكريس الدستوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الانتقالية، تم خلالها دسرة بعض توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، إلى جانب تضمينها للجهة المتقدمة.

وخلال هذه الجلسة، دعا المشاركون إلى ضرورة الاحتذاء بالتجربة المغربية وتفعيل دور الذاكرة في تحقيق العدالة الانتقالية مع استحضار دور الإرادة السياسية كركيزة أساسية لبلوغ العدالة الانتقالية، كما شددوا على أهمية استدامة واستثمار مخرجات هذا الورش الحقوقي الهام في إطار مقاربة تشاركية.

وفي الجلسة الموضوعاتية الثانية، ناقش المشاركون موضوع «مسارات العدالة الانتقالية: أدوار المؤسسات العمومية والمجتمع المدني»، حيث تم في هذا الإطار استعراض تجارب عدد من الدول والمؤسسات في مجال العدالة الانتقالية، لاسيما تجارب بعض الدول الإفريقية كالمغرب، وجنوب إفريقيا، والسيراليون وليبيريا، وتجربة السنغال الذي لا يتوفر على هيئة متخصصة في مجال العدالة الانتقالية، وبوروندي وغامبيا.

كما تم استعراض خلال هذه الجلسة سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال العدالة الانتقالية والتي تم تطويرها منذ 12 سنة بعد تمحيص جميع التجارب الإفريقية، وهي سياسة تزوج بين الماضي والمستقبل، وتمد جسورا للسلم والمصالحة، وتمنح حماية شاملة ومتطورة في مجال حقوق الإنسان. وشدد المشاركون خلال هذه الجلسة على ضرورة توفر الإرادة السياسية لدعم العملية الانتقالية، وانخراط رجال الأعمال والمقاولات عبر إقامة

انطلقت يوم الجمعة 6 دجنبر 2024 بمقر البرلمان بالرباط أشغال المناظرة الدولية التي ينظمها مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله حول «التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية»، وذلك تخليدا للذكرى ال 20 لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذه المناظرة الدولية بالرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين والتي تلتها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة أمينة بوعياش.

وقد ترأس الجلسة الافتتاحية كل من رئيس مجلس النواب السيد راشد الطالبي العلمي، والنائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين السيد أحمد أخشيشين، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة أمينة بوعياش.

ومباشرة بعد هذه الجلسة، تم افتتاح معرض عشرينية الحقيقة والإنصاف والمصالحة بمقر البرلمان يعرض صورا تروخ لهذه الفترة الهامة من تاريخ بلادنا.

وفي بداية الجلسة العامة للمناظرة التي ترأسها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة أمينة بوعياش، تم عرض شريط توثيقي لأهم المحطات والمسارات التي ميزت عشرينية الحقيقة والإنصاف والمصالحة لبناء مجتمع قوي تسوده العدالة وحقوق الإنسان.

واستعرض الكاتب النيجيري والحائز على جائزة نوبل للسلم السيد وولي سوينكا خلال الجلسة العامة للمناظرة بعض تجارب إفريقيا ذات الصلة بالعدالة الانتقالية من خلال تسليط الضوء على تجربة كل من رواندا وجنوب إفريقيا، حيث دعا في هذا الصدد إلى ضرورة تفعيل الريادة لتعزيز التماسك المجتمعي وإعادة بناء العدالة.

وشدد السيد وولي سوينكا على ضرورة وضع خطة تربوية لإعادة إدماج الأطفال المجندين مع التركيز على الجانب الإنساني والعمل على ترسيخ مبدأ حل المشكلة من جذورها، عبر العناية بالأجيال الصاعدة ونهج مقاربة المصالحة.

بدوره، قدم رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيد عمر زينير في كلمة له عبر تقنية التناظر المرئي لمحة حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية من خلال مواصلة الأنخراط التدريجي للمملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والنصوص الدولية.

كما قدم السيد عمر زينير الخطوط العريضة للدليل الجديد حول العدالة الانتقالية الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان كأداة استراتيجية للوقاية من الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان أخذا بعين الاعتبار التجربة المغربية وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ودعا السيد عمر زينير إلى تعزيز وتقوية المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتظافر الجهود لمناهضة كل أشكال التعذيب وتبني آليات مبتكرة لتعزيز العدالة الانتقالية وإصلاحات على مستوى منظومة العدالة وتفعيل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي كلمة له، هنأ رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة للاتحاد الإفريقي السيد ريمي نغوي المغرب وجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفاء بالذكرى ال 20 لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، مشيدا بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وبالتوصيات التي أقرتها الهيئة والتي تم تنزيلها على أرض الواقع وترجمتها في الوثيقة الدستورية، وهو ما مكن المغرب من تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية.

وأوضح السيد ريمي نغوي أن القانون يعتبر الضامن الحقيقي للنهوض بحقوق الإنسان، داعيا أعضاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان إلى العمل على تنزيل العدالة الانتقالية حتى تكون مكملة للعدالة الكلاسيكية.

من جهته، أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السيد فولكر تورك، أن هيئة الإنصاف والمصالحة تعد علامة فارقة في تاريخ العدالة الانتقالية، مضيفا أن إنشاءها فرصة سانحة لدراسة أرنها الكبير.

أساتذة الأمازيغية يحتجون بالرباط ويطالبون بإنقاذ "تمازيغت" والتنسيقية تسجل "تراجعات خطيرة" في تدريس الأمازيغية

* منتصر إثري

الصادر سنة 2019، وشككت في "الإحصائيات التي تقدمها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي - قطاع التربية الوطنية -، لاسيما في ما يتعلق بعدد المؤسسات التعليمية التي تدرس فيها اللغة الأمازيغية و عدد المتعلمين/ات المستفيدين من دراسة هذه اللغة."

تنسيقية: تدريس اللغة الأمازيغية يشهد "تراجعات خطيرة"

قالت التنسيقية الوطنية لأستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية، إن ملف تدريس اللغة الأمازيغية، يشهد "تراجعات خطيرة لا تتماشى مع ما نطمح إليه بخصوص التعميم وتجويد تدريس اللغة الأم للشعب المغربي".

وقالت التنسيقية في بيان عقب الوقفة، إن "الوزارات المتوالية فشلت في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وجعلها لغة تساير النظام العام للمؤسسات رغم تخصيص ميزانية مليار درهم لتتوزل هذا الورش الملكي بمعدل 200 مليون درهم سنويا".

وأضافت "يظل كل هذا حبرا على ورق في ظل الإقصاء المنهجي الذي تعيشه الأمازيغية خصوصا في شقها اللغوي، وآخر خرق سافر في هذا السياق

نظم مدرسو الأمازيغية، الإثنين 09 دجنبر الجاري، وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية بمدينة الرباط، تنديداً "بالوضعية المزرية" التي تعيشها "تمازيغت" داخل المنظومة التعليمية.

وندد المحتجون الذين استجابوا لنداء "التنسيقية الوطنية لأستاذة اللغة الأمازيغية" ومنظمة "تامايوت"، بما وصفوه "التعسفات" التي يتعرض لها أساتذة اللغة الأمازيغية، و"بالتماطل" و"التسويف"، و"الوضع الهش" لأستاذة المادة داخل المؤسسات التعليمية.

ورفع "إسلامان" و"فعاليات أمازيغية شاركت في الوقفة، شعارات تنتقد "غياب إرادة سياسية حقيقية"، لتفعيل ورش الأمازيغية "الذي يراوح مكانه داخل منظومة التربية والتكوين، منذ سنة 2003، وفق تعبيرهم.

كما استنكروا "ما يعرفه ورش إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية من أعطاب واختلالات"، مشيرين إلى أن ذلك "يظهر غياب إرادة سياسية حقيقية لإنصاف الأمازيغية وإيلائها المكانة اللائقة بها داخل المدرسة المغربية في القطاعين الخاص والعام".



احتجاجية أمام الأكاديمية الجهوية لمهن التربية والتكوين بفاس، احتجاجاً على "تفاقم الوضع الكارثي الذي تعيشه اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التعليمية".

وانتقدت التنسيقية الوطنية لأستاذة اللغة الأمازيغية، بطء تقدم تدريس اللغة الأمازيغية بعد مرور 13 سنة على دستورها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وبعد 5 سنوات من إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

وأشارت إلى أن "الحصيلة السلبية تلخصها وضعية أساتذة اللغة الأمازيغية بالمؤسسات الرائدة التي أقصت الأمازيغية من المشروع بشكل عام".

وأكدت التنسيقية في بيانها أن "الصورة الحقيقية للأمازيغية لا تعكس ما تروجه الخطابات الرسمية"، مضيفة أن "العدالة اللغوية غير واردة إطلاقاً عندهم بل يجعلون من الأمازيغية مجرد فلكور في المشهد الحقوقي ببلادنا".

ونددت التنسيقية الوطنية لأستاذة اللغة الأمازيغية، "بالوضع الهش" لأستاذة اللغة الأمازيغية داخل المؤسسات التعليمية.

كما ارتكبت خطأ جسيم في خرقها للفصل الخامس من الدستور لكونه أسمى قانون في البلاد حيث ينص على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية للمغرب وكل الخطابات الملكية تؤكد ذلك منذ خطاب أجدير الذي جاء فيه أن الأمازيغية ملك لكل المغاربة بدون استثناء والنهوض بها مسؤولية الجميع.

وحملت الوزارة مسؤولية تدني وضع اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية وعدم قيامها بالواجب لبلوغ التعميم الأفقي والعمودي لتحقيق الديمقراطية والعدالة اللغوية لأزيد من عقدين من الزمن".

إضراب وطني ضد "التعسفات"

خاض مدرسو اللغة الأمازيغية، الثلاثاء 26 نونبر الماضي، إضراباً وطنياً تنديداً "بالتعسفات" التي يتعرض لها أساتذة اللغة الأمازيغية، وبالتماطل في التنزيل الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية.

وتنزيلاً لدعوة المجلس الوطني، ولمخرجات المجلس الجهوي المنعقد يومه الأحد 24 نونبر 2024، جسدت التنسيقية الجهوية لأستاذات وأستاذات اللغة الأمازيغية فاس/ مكناس، صباح الثلاثاء، الإضراب الوطني الذي دعت إليه التنسيقية الوطنية لأستاذة اللغة الأمازيغية، تخلته وقفة



هو إقصاؤها من ما سمته الوزارة مشروع المدرسة الرائدة، حيث عرف هذا الأخير إلى حدود الآن غياب تام لدور أستاذ اللغة الأمازيغية ولم تكثف بإقصائها بل انهالت على اساتذتها بوابل من التكاليفات للقيام بهام الدعم في اللغة العربية والفرنسية والرياضيات".

وفي مقابل ذلك، تضيف التنسيقية تفرض الوزارة في شخصها المؤطرين التربويين جداول حصص تتنافى مع المذكرات والقوانين التنظيمية الصادرة في هذا الصدد، وجملة من الاستفسارات في حق كل من رفض الاستغلال بهذه الصيغ غير القانونية محاولة منها لتقليص الغلاف الزمني لمادة الأمازيغية بشكل ارتجالي لا يستند على أي وثيقة قانونية، وبذلك تضرب هذه الوزارة عرض الحائط كل المذكرات والقوانين التي تنظم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وانتقدت، عضوة التنسيقية الوطنية لأستاذة اللغة الأمازيغية، سارة الزبير "الوضعية المزرية التي تعيشها الأمازيغية وأساتذتها" ووصفتها في تصريح لـ"العالم الأمازيغي" بـ"الهشة والكارثية، وغير المستقرة".

كما نددت بما وصفته "الوضع غير المستقر لأستاذة وأستاذات مادة اللغة الأمازيغية".

وأجمع عدد من الأساتذة والأستاذات على "الوضع الهش لأستاذة اللغة الأمازيغية داخل المؤسسات التعليمية"، واستنكروا "التكاليفات التعسفية واعتماد غلاف زمني متقطع بالإضافة، إلى عدم توفرهم على حجرة دراسية".

واستنكرت "تامايوت" من جهتها "تملص الدولة من التزاماتها الواردة في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية رقم 26.16

برلمانية تجر وزير التربية الوطنية إلى البرلمان بسبب إقصاء الأمازيغية من مدارس "الريادة"



الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل وزارة برادة لإقرار العدالة اللغوية بالمؤسسات التعليمية الرائدة، وإدماج مادة اللغة الأمازيغية ضمن مشروع الريادة، ورفع الحيف عن أساتذتها، لاسيما ما يتعلق بالعدة التكنولوجية والبيداغوجية.

في المنظومة التربوية".

وأضافت أن "الموسم الدراسي الحالي أولى أهمية ثلاث مواد فقط، مستثنياً مادة اللغة الأمازيغية من حقها في التطوير وتجويد تدريسها، وفي هذا الإطار تم تعطيل زمن تعلمات اللغة الأمازيغية لما يزيد عن شهرين، وهو ما يتنافى مع المقرر الوزاري 2024/2025".

وأوضحت أن "الفئة المذكورة تعيش مجموعة من المشاكل بالمؤسسات الرائدة، أمام عدم إلمام بعض المديرين والمفتشين المزدوجين بمنهاج اللغة الأمازيغية والمذكرات الوزارية ذات الصلة، ومحاولتهم لتقليص من ثلاث ساعات المخصصة للمادة، بالإضافة إلى غياب حجرات مدرسية خاصة بهم، وهذا ما يطرح تساؤلاً حول موقع اللغة الأمازيغية وأساتذتها بالمؤسسات التعليمية الرائدة".

وتساءلت النائبة البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية عن

وجهت النائبة البرلمانية عن فريق التقدم والاشتراكية، مليكة أخشوخوش، سؤالاً كتابياً إلى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، محمد سعد برادة بشأن تغييب اللغة الأمازيغية من مقررات مدارس "الريادة".

وقالت أخشوخوش إن "ورش إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية يعرف اختلالات عديدة، في الوقت الذي قطعت فيه اللغة الأمازيغية خطوات مهمة نحو الاعتراف الرسمي بها من خلال دستور المملكة لسنة 2011، انبثق عنه قانون تنظيمي رقم 16.26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم ومناحي الحياة العامة، إلى جانب ذلك جاء القانون الإطار 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي بإجراءات مهمة، لتطوير وضعية اللغة الأمازيغية



ضحايا "زلزال الحوز" يصعدون : طالبوا بـ"الانصاف" وإنهاء "المعاناة" والتحقيق في "الخروقات"

□ [متصاري](#)

واتهم المشاركون في الندوة، "أعوان السلطة" في المناطق المتضررة، بالتلاعب بـ"مسير ملفات المتضررين، و حرمان المئات من الأسر من حقهم في الاستفادة من التعويضات" مقابل "استفادة عدد منهم ومن أسرهم وأقربائهم".
واستعرض المتكلمون في اللقاء، معاناة المتضررين داخل "الخيام البلاستيكية" في ظل الظروف المناخية والجوية التي تشهدها المناطق الجبلية. وشكوا في المعطيات والأرقام الرسمية التي تم تقديمها للرأي العام بخصوص تقدم الأشغال وإعادة الإعمار والإسكان.
وذكر سعيد أيت مهدي، وهو عضو التنسيقية أن هناك "أزيد من ثمانين أرملة حُرمت من الدعم الملكي، بالرغم من توفرها على كل شروط الاستفادة". متهما "المقضية" بارتكاب "تجاوزات وخروقات خطيرة في ملفات الضحايا". وهذا ما أجمع عليه كل المتدخلين في الندوة.

الإنصاف والتحقيق في "الخروقات"

عادت الأسر المتضررة من "زلزال الحوز"، يومه الاثنين 16 دجنبر، لتنظيم وقفة احتجاجية حاشدة بالعاصمة الرباط، احتجاجا على الظروف "المأساوية والقاسية" التي يعيشونها داخل "الخيام البلاستيكية" في مختلف المناطق والأقاليم المتضررة.
ولبي المتضررون الذين يعانون داخل "الخيام" منذ الثامن من شتنبر من العام الماضي، نداء "تنسيقية ضحايا زلزال الحوز" والتحقوا بالرباط، قادمين من مختلف المناطق والأقاليم المتضررة والمنكوبة، مُردين شعارات ضد "الإقصاء والحرمان من الدعم الملكي المخصص للأسر المتضررة"، متهمين "أعوان السلطة" بالتلاعب بـ"مسير ملفات المتضررين المقصين من تعويضات الزلزال".

كما جدد المحتجون مطالبتهم بالإنصاف والتحقيق في "الخروقات" الموجودة في المناطق السالفة الذكر. وتعميم التعويض على المتضررين، وتنفيذ ما جاء في بلاغ الديوان الملكي المؤرخ في 14 شتنبر من العام الماضي. وطالب المشاركون في الوقفة الاحتجاجية، الحاشدة، بالتنزيل السليم والسريع للتعليمات الملكية، وتعميم التعويض الشهري المخصص للأسر المتضررة، وتسوية المئات من الملفات العالقة.

كما طالب المحتجون بإعادة النظر في الطريقة التي تما بها إحصاء المتضررين، والتفاعل الإيجابي مع شكائاتهم وملتمساتهم، مع العمل على تسريع عمليات إعادة الإعمار والإسكان وصرف الدعم ومساعدة الأسر على بناء منازلها، وإنصاف الأسر المقصية.



تارودانت تحتج ضد "التلاعبات"

وفي تارودانت، خرج عدد من المتضررين في الإقليم، للاحتجاج والتبديد بما شهده ملف الضحايا من "تلاعبات" أدت إلى إقصاء مئات الأسر من الاستفادة من المساعدات المالية الاستعجالية المخصصة للأسر التي انهارت منازلها كلياً أو جزئياً.
واحتشد المتضررون في منطقة "أسرك" يوم الأحد 15 دجنبر، مرددين شعارات تنشد الإنصاف وتسوية الملفات العالقة.
وأكد المتضررون أن المئات من الأسر ما زالت تعيش في ظروف صعبة، وتزداد صعوبة مع الظروف المناخية والبرد القارس الذي يجتاح المنطقة. مستنكرين غياب "العدل" في عملية إحصاء المتضررين.
وطالبوا العامل الجديد على الإقليم بالتدخل لإنهاء "المعاناة" وتقديم الدعم الملكي للأسر المتضررة.

لجان مُستقلة لفتح التحقيق

طالبت التنسيقية الوطنية لمتضرري ومنكوبي "زلزال الحوز" السلطات، بإرسال لجان مُستقلة لفتح التحقيق في "التلاعبات" و "الخروقات" التي شهدها ملف الأسر "المقصية" من التعويضات المخصصة للأسر المتضررة من الزلزال الذي ضرب عددا من المناطق والأقاليم، يوم الثامن شتنبر من السنة الماضية.
وأوضح عدد من أعضاء "التنسيقية" في ندوة صحافية، صباح الجمعة 13 دجنبر، بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، أن هناك "المئات من الأسر المتضررة تعرضت للإقصاء والحرمان من التعويضات والدعم الملكي، بسبب تلاعبات شابت معالجة الملفات".

التبديد بـ"الإقصاء" في تحناوت

شارك المئات من ضحايا زلزال الحوز، صباح يومه الجمعة 6 دجنبر الجاري، في وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة تحناوت، إقليم الحوز، ندوا من خلالها بما أسموه "الإقصاء والحرمان من الدعم المخصص للأسر المتضررة من زلزال الثامن من شتنبر".

وندد المحتجون القادمون من مجموعة من الجماعات الترابية التابعة للإقليم، بالتلاعبات والخروقات التي شهدها ملف المتضررين المقصين في ما وصفوه "بالخروقات والتلاعبات" التي طالت ملفات "الضحايا" واتهموا "أعوان السلطة" بارتكاب تجاوزات تستدعي فتح التحقيق.

ومن الدعم المخصص لإعادة البناء والإعمار.

وجدد "المقصيون من دعم الزلزال" مطالبتهم للسلطات المسؤولة والمعنية بهذا الملف، بالتدخل لمعالجة ملفاتهم وتسويتها، وتعميم التعويض والدعم الملكي على المتضررين وانصافهم.

ورفع المتظاهرون شعار "أرحل" في وجه عامل إقليم الحوز، وشعارات أخرى من قبيل «العامل سير بحالك الحوز ماشي دياك»، و«المتضررون ها هما والعامل فينهم»، «العامل، أرحل».

واضطر المحتجون إلى تنظيم مسيرة احتجاجية جابت الشارع المؤدي إلى العمالة، قبل العودة إلى تنفيذ وقفة أخرى، رفعوا خلالها شعارات تندد بالوضع المزري الذي يعيشه الضحايا داخل "الخيام البلاستيكية" في المناطق المتضررة من الزلزال.



تحت الرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم

+٢٤٤١٤٥٠١١٤٤ +٢٤٤١٤٥٠١١٤٤
١٠٤٥٠١١٤٤, ١١٤٤٠١١٤٤,
١١٤٤٠ ١١٤٤٠ ١١٤٤٠ ١١٤٤٠



الجامعة الملكية المغربية
للرياضات الوثيرة، الرشاقة البدنية،
الهيپ هوب والأساليب المماثلة

Fédération Royale Marocaine
des Sports Aérobics, Fitness, Hip Hop et Disciplines Assimilées

تنظم

الدورة

مهرجان الرياضات الوثيرة، الرشاقة البدنية، الهيپ هوب و الأساليب المماثلة

من 24 إلى 29 جينبر 2024

9

AEROBICS

BREAKDANCE



قيم رياضتنا تجمعا



FITNESS

HIP HOP

+٢٤٤١٤٥٠١١٤٤
+٢٤٤١٤٥٠١١٤٤
A ١١٤٤٠١١٤٤ A ١١٤٤٠١١٤٤



المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الأولي والرياضة

+٢٤٤١٤٥٠١١٤٤
+٢٤٤١٤٥٠١١٤٤
A ١١٤٤٠١١٤٤ A ١١٤٤٠١١٤٤
Royaume du Maroc
Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication



AMBASSADE
DE FRANCE
AU MAROC
Liberté
Égalité
Fraternité



06 61 18 27 40 / 07 62 66 73 17

للمزيد من المعلومات المرجو
الاتصال بالأرقام التالية:

Azawad-Mali: Quelle doctrine politico-militaire pour le Front de Libération de l'Azawad?

La fusion des divers mouvements de l'Azawad en un Front de Libération de l'Azawad (FLA) marque un tournant majeur dans la quête de ce territoire pour une émancipation politique.

Depuis l'indépendance du Mali, au lendemain de la période coloniale, l'Azawad revendique une juste participation à la gestion politique du pays. Pourtant, plus de soixante ans après, le système ethnocentré de Bamako, hérité de l'administration coloniale continue de marginaliser les populations du Nord, privilégiant une approche militaire pour préserver ce schéma discriminatoire. Ce statu quo a plongé des générations d'Azawadiens dans un cycle de massacres, d'exil et de vie dans des camps de réfugiés.

Les tentatives de parvenir à une paix négociée se sont toutes soldées par des échecs. Les accords d'Alger signés en 2015 ont été dénoncés par Bamako, signe d'une volonté assumée d'abandonner la voie diplomatique au profit de l'affrontement armé. Cette stratégie est en train de pousser les mouvements de

l'Azawad à revoir leur position : face à l'indifférence internationale et à l'escalade militaire, une nouvelle doctrine politico-militaire s'impose.

Un repositionnement imposé par le contexte

La junte malienne, en renforçant sa militarisation et en s'appuyant sur des mercenaires étrangers comme le groupe Wagner, a transformé la nature du conflit. L'échec cuisant des forces maliennes à Tinzawaten en juillet dernier, contre un petit contingent de combattants de l'Azawad souligne leur incapacité à mener une guerre classique. Par ailleurs, l'introduction de technologies modernes telles que les drones, exige du FLA de poursuivre la révision de ses tactiques militaires au-delà des stratégies traditionnelles qui ont forgé la réputation des combattants de l'Azawad.

Cette nouvelle phase du conflit, marquée par la défaillance de l'armée malienne et l'implication de Wagner, redéfinit l'équilibre des forces dans la région. Cette internationalisation impose une reconfiguration géopolitique qui



Abdoulah ATTAYOUB
Consultant

pourrait profondément influencer les alliances et les rapports politiques sous-régionaux.

Une communauté internationale discréditée

L'incapacité de la communauté internationale à faire respecter les accords d'Alger a définitivement ruiné l'espoir d'une paix négociée et durable. En imposant des solutions sans garantir leur application, elle a perdu

toute crédibilité auprès des parties en conflit. Les positions se radicalisent, et l'idée d'un Mali unitaire et centralisé devient utopique et de plus en plus indéfendable.

Une guerre asymétrique et ses implications

En recourant à des mercenaires pour intensifier la répression dans le Nord, Bamako s'isole de ses soutiens internationaux, incapables de justifier les exactions largement documentées contre les populations civiles. Dans ce contexte, l'Azawad est légitimé à chercher des alliances stratégiques pour protéger ses communautés et forcer Bamako à adopter une approche plus rationnelle.

L'inaction des élites maliennes face aux abus commis par Wagner et les forces nationales révèle une indifférence inquiétante au sort des populations du Nord. Cette attitude risque de provoquer une surenchère violente de la part des forces de l'Azawad, qui pourraient élargir leur champ d'action à l'ensemble du Mali.

Par ailleurs, le gouvernement malien semble accorder plus d'attention à la lutte contre l'Azawad qu'à la neutralisation des groupes jihadistes, accentuant ainsi les divisions internes et fragilisant davantage la cohésion et stabilité nationales.

Vers une nouvelle doctrine pour le FLA

Pour le FLA, la nouvelle réalité impose une refonte de sa doctrine politico-militaire. Il ne s'agit plus uniquement de résister militairement, mais aussi de mener une offensive diplomatique structurée pour mobiliser des soutiens internationaux et clarifier ses objectifs politiques.

L'Azawad, ayant épuisé toutes les options pacifiques, considère désormais l'autodétermination non seulement comme un droit légitime, mais aussi comme la seule voie réaliste pour instaurer une paix durable. Les acteurs internationaux, par leur inaction ou leur complaisance, devront assumer leur responsabilité dans l'aggravation de cette crise et ses conséquences régionales.

la Suite de la page 15

Faut-il ici rappeler que feu Hassan II, dans plusieurs discours, avait mis en avant le modèle des Landers suisse et allemand¹³ ? Pourtant, lors des séances de consultation sur la réforme de la constitution et la régionalisation, auxquelles j'ai eu le privilège de participer, des membres forts influents de ces commissions se sont départis du rôle qui était le leur pour prendre position contre les arguments et le modèle d'autonomie qui leur était présenté et cela même qu'ils devaient s'astreindre à l'écoute et aux questions. L'un d'entre eux s'éleva fermement contre l'idée même de l'autonomie en arguant que le Maroc était encore comme « un bébé qui venait de naître » et que nous autres souhaitions déjà « le voir courir », avant d'être rappelé à la raison par le président de la séance. Pourtant, le Souverain, dans son discours avait souhaité qu'il soit tenu compte de l'histoire du Maroc. Le second lui aussi argua que ce n'était « pas possible » que « plus rien n'était laissé à l'Etat »... C'était méconnaître ou faire semblant d'ignorer que l'Etat peut revêtir des formes diverses : Etat unitaire (centralisé ou décentralisé, concentré ou déconcentré), d'une part, et Etat composé (fédéral ou confédéral).

D'ailleurs, comment pouvoir envisager que l'autonomie puisse être attribuée au Sahara sans qu'elle soit élargie au reste du pays ? C'est dire combien les résistances aux changements peuvent être un frein à l'évolution de la société.

Se idée.

Le manifeste de Tamazgha pour la consolidation de l'unité de Tamazgha

Le manifeste de Tamazgha pour une confédération démocratique, sociale et transfrontalière basée sur le droit à l'autonomie des régions est une vision portée par l'Assemblée mondiale amazighe et qui est à même d'assurer l'unité de Tamazgha,

la sécurité, la paix, le développement et la croissance pour l'ensemble de la région.

Dans le préambule du Manifeste, il est précisé que ce dernier :

- « a pour but la diffusion de la démocratie participative, effective et réelle au niveau des populations vivant dans l'espace Tamazgha, afin d'intégrer les différents groupes ethniques, culturels, religieux et autres ».

- « sans remettre en cause les frontières politiques existantes (...) la consécration du droit à l'autonomie des régions dans chaque Etat de Tamazgha et l'établissement de structures fédérales ouvertes à tous les peuples de Tamazgha, au Maroc, en Algérie, en Tunisie, en Libye, en Egypte, au Mali, au Niger, en Mauritanie et dans les îles Canaries, ainsi que de par le monde.

«Le mouvement de Tamazgha place l'individu au cœur de son action en instituant la citoyenneté de Tamazgha et en œuvrant pour un espace de liberté, de vivre ensemble, de tolérance, de paix et de justice économique, sociale, politique, et autres ».

« Le Mouvement pour la Confédération de Tamazgha privilégie l'auto-administration politique, connue sous le nom de démocratie participative, dans laquelle chacun et tous les groupes de la société, ainsi que toutes les identités culturelles, ont la possibilité de s'exprimer par le biais de réunions locales et régionales, de conventions générales et de conseils. Cette vision de la démocratie ouvre ainsi l'espace politique à toutes les couches de la société et permet la formation de groupes politiques divers et variés, ce qui constitue de ce fait un progrès dans l'intégration politique de l'ensemble de Tamazgha. Ainsi, par la création d'un niveau opérationnel où tous les groupes politiques, sociaux, économiques ou culturels ainsi que toutes

les communautés religieuses s'expriment directement dans les processus locaux et régionaux de prise de décision, Tamazgha renforce l'autonomie structurelle des acteurs sociaux et crée les conditions nécessaires à l'organisation de l'ensemble de la Confédération ».

« Tamazgha est une Confédération des Etats fédéraux d'Afrique du Nord. Chaque Etat fédéral est formé des entités fédérées, à savoir les régions autonomes. Les régions autonomes fédérées sont chargées de l'application du processus démocratique de prise de décision depuis le niveau local jusqu'au niveau global, et ce, dans le cadre d'un processus politique continu ».

« La Confédération de Tamazgha est dotée d'un Parlement confédéré. Ce dernier en tant qu'organe législatif supra national est chargé d'œuvrer selon le Manifeste de Tamazgha et de faire progresser la paix, le bien-être et la justice dans l'espace de Tamazgha ».

«Tamazgha, en tant que partie de l'Afrique s'assigne, en outre, comme l'un des objectifs la réalisation de l'unité africaine ».

« Les langues officielles de Tamazgha sont l'amazigh standard et l'arabe. Les autres langues de Tamazgha (les différents dialectes arabes et les différentes variantes amazighes) sont aussi officielles dans leurs régions respectives conformément aux statuts de ces régions. La richesse de la diversité linguistique de Tamazgha est un patrimoine culturel qui fait l'objet d'un respect et d'une protection spéciale ».

Considérations finales

L'unité et l'intégrité des territoires s'opère selon deux formes, soit de par l'usage de la force, c'est-à-dire de par la guerre, soit en usant de sagesse, de raison et d'intelligence en cherchant et instaurant la paix. Le recours aux guerres d'agressions, bien

malheureusement, à libre cours en dépit et en violation du droit international et du droit des conflits armés. C'est ce que l'on voit encore aujourd'hui en Ukraine, en Palestine, au Liban, au Sahel, au Soudan, en Libye et ailleurs.

Le risque est grand qu'un conflit armé éclate entre le Maroc et l'Algérie, pour des questions de prétentions et d'ambitions territoriales. En sus d'être illégal, cela coûte

très cher en vies humaines, sans parler des dépenses en armements et autres moyens de défenses ou d'agressions. Le conflit qui perdure entre l'Algérie et le Maroc, depuis un demi-siècle, a englouti des pertes humaines et se fait au détriment des peuples, de la paix, de la sécurité, de la croissance économique et sociale, du développement, de l'humanité...

L'usage de la force ne règle rien de façon pérenne. Pourtant les adeptes de la doctrine de la gestion par le chaos¹⁴ ou le « capitalisme du désastre »¹⁵ afin que le capital puisse prospérer, selon la théorie de l'école de sociologie de Chicago¹⁶, semblent l'emporter.

Seule l'option de la sagesse et de la raison est à même de servir les intérêts des peuples. Les Etats de Tamazgha, à travers leurs dirigeants et décideurs, devraient privilégier les voies de l'unité et de l'intégrité territoriale de Tamazgha en tenant compte, davantage, de l'identité amazighe des populations et du fait que l'autonomie des régions est à même de régler bien des problèmes. Cela ne coûte rien d'en débattre, de s'écouter et d'espérer qu'un avenir meilleur est possible.

* Communication au colloque international sur le thème « l'amazighité et l'unité territoriale ». 15 et 16 novembre 2024. Université de Fès.

تحت الرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم

الجامعة الملكية المغربية
للرياضات الوثيرة، الرشاقة البدنية،
الهيپ هوب والأساليب المماثلة
Fédération Royale Marocaine
des Sports Aérobics, Fitness, Hip Hop et Disciplines Assimilées

تنظم

٢٠٢٤ | ٢٠٢٤

9

٠٤:٢٢٠٠ | ١٠:٢٢:٢٤ | ١٠:٢٠:٢٤,
٠٤:٢٠:٢٠ | ٠٤:٢٠:٢٠,
٠٤:٢٠:٢٠ | ٠٤:٢٠:٢٤ | ٠٤:٢٠:٢٤
١٠:٢٠:٢٤ | ١٠:٢٠:٢٤ | ١٠:٢٠:٢٤ | ١٠:٢٠:٢٤

AEROBICS

BREAKDANCE

INIADOR

٠٤:٢٠:٢٤ | ٠٤:٢٠:٢٤ | ٠٤:٢٠:٢٤ | ٠٤:٢٠:٢٤

FITNESS

HIP HOP

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الأولي والرياضة

المملكة المغربية
وزارة الشباب
والثقافة والتواصل
Royaume du Maroc
Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication

OCP

محافظة نواكشوط
Province de Nador

AMBASSADE
DE FRANCE
AU MAROC
Liberté
Égalité
Fraternité

INSTITUT
FRANÇAIS
Maroc

AMA

ريتا بريس

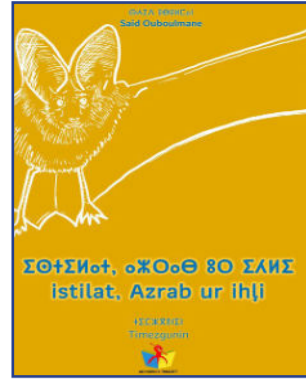
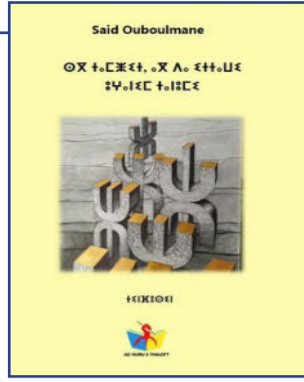
أكادير اليوم
agadirtoday

B
ALBORAQ MEDIA

أغورا
agora.ma

06 61 18 27 40 / 07 62 66 73 17

للمزيد من المعلومات المرجو
الاتصال بالأرقام التالية:



ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ ΟΧΙΝΙΣΛ ΓΑΚΚΟΛ ΛΣΘ ΘΕΣΘ ΣΘΘΣΧΗ ΤΥΣΕΣΤ ΤΟΛΟΠΟΘΤ

"ΣΘΘΣΧΗ ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ ΟΧΙΝΙΣΛ ΓΑΚΚΟΛ ΛΣΘ ΘΕΣΘ, ΟΛ Τ ΣΘΘΙ8 QΘΘΣ, ΟΘΘ Ι 8ΚQΘΘ 4 Λ8ΙΟΙΘΣΟ 2024, ΣΓΟΘΟΘΙ Λ Ι8ΓΟΛΟ ΤΣΘ ΘΙΟΤ 1446, Χ ΤΧΟΛΣΟΤ ΤΟΧΙΛΟΘΤ Χ QQΘΟΕ, ΣΟΤ ΤΥΣΕΣΤ ΤΟΛΟΠΟΘΤ. Χ ΤΣΖΠΣΟΣ Ι ΤΣΙΝΟΙ Ι 8ΘΖΕΣΣ, ΣΘΘΓΙΣΛ ΓΟΘΘ ΗΟΜΖΣ ΝΖΙΗ, ΟΓΟΠΟΘ ΟΓΟΝΟΙ ΣΤΗ8ΓΟΧΟΙΙ Θ ΤΓΟΘΟΤΗΤ, Λ 8ΙΘΘΣΧΗ Ι ΤΘΖΕΣΣΤ Ι 8ΚΟΠΟΘ Ι 8ΓΟΕΟΙ 2030, ΣΟΙ 8ΗΘΟ ΓΙΣΛ Ι ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ, ΟΛ Τ ΣΗΟΧ QΘΘΣ, ΧΗ ΤΖΚΣΧΧΤ Ι ΣΘ8ΙΛΙ Ι ΤΧΙΛΣΤ Σ 8ΘΙΓΟΝΟ Ι ΤΓΟΘΟΤ ΟΛ ΤΟΓ8ΙΟΤ ΤΟΧΟΦΥΗΟΤ.



ΣΘΛΟ ΓΟΘΘ ΟΓΟΠΟΘΘ ΤΣΗΟΡΣΠΣΙ ΟΚΚ" ΙΙΟ ΣΘΘΣ 8ΘΛΟΠ Ι ΤΓΙΚΛΤ Ι ΝΓΥΟΣΘ, ΘΧ 8ΘΓΟΙ Ι ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ, ΟΛ Τ ΣΘΘ8ΟΖ QΘΘΣ, Χ 14 ΓΟQΘ 2023 Χ ΚΣΥΟΝΣ, ΧΗ 8ΘΓΙΣΛ Ι 8ΘΛΟΠ Ι ΤΓΙΚΛΤ ΣΓΓΟΟΙ Λ ΘΘΟΙΣΟ Λ ΘΟΤΖΣΖ Σ 8ΘΙΓΟΝΟ Ι 8ΚΟΠΟΘ Ι 8ΓΟΕΟΙ 2030, Λ 8ΘΓΟΙ Ι ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ Σ 8ΥΟΗ ΙΙΘ ΟΓΥΟΣΘΣ Χ 4 ΚΕ8ΘQ 2023 ΧΗ ΤΥΤΟΘΤ Ι 8ΘΖΕΣΣ Ι ΤΓ8Η ΤΟΧΟΦΥΗΟΤ Ι ΤΠΙΙΟ Ι 8ΕΟQ [ΗΣΗΟ] Θ 8ΠΟΝΓ8Ι Θ ΤΘΥΖΗΤ Ι 8ΘΛΟΠ Ι ΝΓΥΟΣΘ - ΘΘΟΙΣΟ - ΘΟΤΖΕΣΣΖ, ΟΓ ΤΓΙΚΛΤ ΤΟΓΣΠΤ, Λ ΓΟΛ Λ ΤΓ8Ι ΘΧ 8ΖΓ8ΘΘ8 8ΘΝΣΛ Σ 8ΘΓΟ Ι ΣΟΙ 8ΘΛΟΠ Ι ΤΓΙΚΛΤ ΣΗΟΘΟΙ ΧΗ ΤΗΟΛΣΠΣΙ Λ ΠΟΘΘΟΙ Ι ΠΟΝ8Χ Ι ΠΟΧΧ"ΟΤ Ι ΤΓ8Η ΤΟΧΟΦΥΗΟΤ Ι ΤΠΙΙΟ Ι 8ΕΟQ.

ΤΠΙΙΟ Ι 8ΕΟQ Χ ΓΟΛ ΣΖΟΣΙ, Χ 8ΘΟΚ8Λ Ι 29 Ι8ΠΟΙΘΣΟ 2024, ΤΟΗΘΙΟ Τ8ΘΝΣΛΤ ΣΖΟΣΙ Θ ΤΠΣΙΟ ΓΕΖ8ΟΙ ΤΣΗΟΛΣΠΣΙ Λ ΣΕΖΟΙ, Χ ΣΛΣΟ Ι 8ΘΤΟΣ, ΣΥ Τ ΣΙΙΟ QΘΘΣ, ΟΛ ΣΤΗ8ΗΚΟ 8ΘΙΓΟΝΟ Ι 8ΚΟΠΟΘ Ι 8ΓΟΕΟΙ 2030 Σ ΤΓΙΚΛΤ ΤΟΚΡQΘΕΤ ΝΓΥΟΣΘ - ΘΘΟΙΣΟ - ΘΟΤΖΕΣΣΖ, Χ ΤΘ8ΗΤ Τ8ΘΝΣΛΤ Λ ΣΛΛΟΙ Ι 8ΘΖΕΣΣ Ι ΤΓ8Η ΤΟΧΟΦΥΗΟΤ Ι ΤΠΙΙΟ Ι 8ΕΟQ. ΟΗΟΛ ΟΛ ΣΣΙΣ 8ΘΣΙΣ Ι 8ΙΟΖΟQ Ι 8ΘΙΓΟΝΟ ΙΙΟ ΟΟΛ ΣΣΙΣ Χ 8ΘΠΣΟ Ι ΣΘΓΟΖΕΠΙ Ι ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ, ΟΛ Τ ΣΘΘΙ8 QΘΘΣ, ΣΘΓΟΛΟ ΓΟΘΘ ΟΓΟΠΟΘΘ ΓΟΘ ΟΟΛ ΣΣΙΣ, Θ 8ΚΧΣΟ Ι ΤΟΟΤΣΙ ΤΣΧΙΛΟΙΣΙ ΟΤΗ8ΓΙΣΙ, ΟΘΚΟΟ Ι ΤΘΖΕΣΣΤ Θ ΣΟΤ ΤΧΟ8ΓΓΟ Τ8ΓΚΙ Θ ΤΖΗΟΣΤ, ΣΧΙΘΟΘΙ Ι ΠΟΓ8Ι 8ΥΟΣΣ Λ ΣΓΥΟΘΘΣΓΙ ΚΛΥΙΣΙ Χ ΘQQΟ Λ ΤΖΓΓΟΟ ΤΣΗΟΣΕΣΣΓΙ. Λ ΟΟΛ ΣΣΙΣ 8ΘΣΙΣ ΘΧ 8ΘΓ8ΘΘ8 Θ 8ΚΛΟΣ Λ ΣΧΓΟΓΙ ΟΚΚ" ΣΓΙΤΟΣΓΙ, Σ ΤΟΖΚΟΖΤ Ι 8Κ8ΧΧ Ι ΣΘΠΟΙ ΟΚΚ" ΣΘΤQΟΤΣΙΣΓΙ Λ ΣΙΓΟΛΛΟΘΙ ΝΙΣ ΣΖΙΣΙ Θ 8ΘΙΓΟΝΟ Ι ΤΓΟΘΟΤ ΟΛ ΤΟΧΟΦΥΗΟΤ, ΘΙΟΠΟΙ ΟΚΚ" ΧΣΘ:
 - ΟΥΟΤ Ι ΣΘΟΟΖΙ,
 - ΟΘΣΟΣΠ Λ 8ΘΓΟΓΙ8 Ι ΣΖΟΧΧ"ΖΙ Ι ΘΕΣΘΤ ΤΥΟΓΣΙ ΤΣΓΘΙ8ΘΧΣΙ.

- ΟΘΛ8Θ Ι Τ8ΘΚΣΠΣΙ ΤΣΙΟΛΛΟΠΣΙ ΤΣΘΟΛΟΙΣΙ Λ 8ΘΧ8ΛΣ Ι ΣΖΕΠΟΙ ΙΙΘΙΤ ΟΧ"ΙΟ Ι ΤΥΟΓΣΙ.
 - ΟΙΙ8QΚΣ Ι ΣΥΠΟΘΙ ΣΓΘΣΛΗΙ Ι 8ΘΥΟΤ ΟΓ8ΟΟΙ Σ8ΓΚΙ ΘQQΟ Ι ΤΥΟΓΣΙ ΤΣΓΘΙ8ΘΧΣΙ Ι ΣΓΙΟΝΟΤ Ι 8ΚΟΠΟΘ Ι 8ΓΟΕΟΙ,
 - ΟΘ8ΦΥΗ8 Ι Τ8ΘΚΣΠΤ ΤΟΛΟΛΟΠΤ ΤΟΘΙΘΟΤ Λ ΤΓΟΥΙΖ8Τ,
 - ΟΘΛ8Θ Λ 8ΘΤΟΟΟ Ι 8ΗΘΟ ΟΛ8ΘΟΙ,
 - ΟΘ8ΦΥΗ8 Λ 8ΘΤΟΟΟ Ι ΣΖΕΠΟΙ Ι 8ΓΥΟΠΟΕ,
 - ΟΙΙ8QΚΣ Ι 8ΥΟΠΟΘ ΟΘΟΟΠ Ι 8ΘΓΣΤΧ Σ 8ΘΛ8Θ Ι ΤΖΓΓΟΟ Ι ΣΗΟΟΣΓΙ.
 Χ ΤΧΣΟΟ Ι ΠΟΠΟΙ ΙΙΘ, ΣΘΛΛΣΛ ΓΟΘΘ ΟΓΟΠΟΘΘ ΓΟΘ ΟΚΟΠΟΘ Ι 8ΓΟΕΟΙ 2030 8Ο ΟΛ ΣΧ ΥΟΘ ΤΟΠΙΟΤ ΤΟΓΟΙ8ΗΤ, ΓΟΓΟ ΟΟΛ ΣΧ ΤΟΠΟΝΗΤ ΣΧΟΙ ΠΟΖ Σ 8ΘΛ8Θ Ι ΤΛΣΙΟΓΣΤ Ι ΤΘΟΣ Ι ΤΛΓΘΟ ΤΟΛΟΓ8ΟΤ Χ ΣΘΧΧ"ΟΘΙ Λ ΣΛΛΟΙ, Λ 8ΘΚΟΟ Ι ΤΓΙΛΟ ΧΧ8ΤΣΙ Ι ΤΠ8ΟΣ, Λ 8ΘΛ8Θ Ι ΗΙ8ΚΥΟ ΤΟΓΟΝΟΤ Ι ΤΓΟΖΣΟΤ, Λ 8ΘΙΣΠΛΛ8 Σ ΤΣΙΛΣΤΣΙ ΤΣΥΖ8ΟΙΣΙ Ι 8ΗΟΟ Λ ΤΓ8ΗΤ Λ ΤΧΣΣ ΤΟ8ΗΟΤ. ΕΟQΤ ΙΙΘ, ΣΘΥΖΙ 8ΘΖΕΣΣ ΟΓΟΠΟΘΘ ΧΗ ΘΕΣΘΤ ΤΣΥΟΖΕΠΟΙΣΙ ΤΣΧΟΦΥΗΟΙΣΙ, ΧΣΘΙΤ ΚΚ8ΚΤ ΤΣΥΟΖΕΠΟΙΣΙ

ΤΣΘΣΙΟΟΙΣΙ Λ ΘΙΟΤ ΤΓΥΟΖΕΠΟΙΣΙ ΤΣΧΤΣΟΟΙΣΙ, ΠΟΤΘΙΤ ΟΘΛ8Θ Ι ΤΖΛΟΣΣΙ Ι 8ΛΟΠ Λ 8ΓΥΟΠΟΘ ΙΙΟ ΣΘΓ8ΙΙ ΝΓΥΟΣΘ Λ Τ8ΧΤΤ Ι ΣΠΟΙΚΙ ΣΘΣΓΓΣΤΙ ΣΓΛΛ8ΚΚΟΙ, Λ 8ΘΛ8Θ Ι 8ΛΥΟ ΙΙΘ Χ 8ΘΠ8Ο ΟΓΙΖΟΠ Λ 8ΧΟΦΥΗΟΙ.

ΠΟΤΘΙΤ ΤΣΥΟΖΕΠΟΙΣΙ ΤΣΘΣΙΟΟΙΣΙ ΟΥ8Λ8 Ι 8ΓΥΟΠΟΘ ΟΚΛ ΤΟ8ΘΘΟ Ι ΣΠΟΙΚΙ ΤΣΠQ8ΘΘΣΣΓΣΙ ΤΣΓΛΛ8ΚΚΟΙ, ΚΛΣΙΤ Θ ΤΚΚΟΠΤ ΤΟΓΣΟΥΤ Ι 8ΟΟΧΣΙ Ι 8ΙΛΟΦ Λ ΣΣΧΟΟΙ Ι 8ΓΥΟΠΟΘ ΟΙΘΚΟΕ Λ 8ΘΥ8Λ8 Ι ΤΣQΠΣ Ι 8ΘΘΛΛΣ Ι 8ΘΚΚΣΕ Σ8ΤΣΙ ΣΠΤΟ, Λ 8ΓΥΟΠΟΘ ΟΘΟΛΟΘ Λ 8ΤΣΕΙΣ.

ΘΙΟΤ ΤΣΥΟΖΕΠΟΙΣΙ ΤΣΧΤΣΟΟΙΣΙ, ΚΗΣΙΤ Θ ΣΘΚΚΣΕΙ Λ ΚΟΟ Ι ΣΧΣΤΙ ΙΙΟ ΣΤΗ8ΘΚΟΟΙ Χ ΤΟΣΗΟΝΣΙ, Λ 8ΓΣΟ8 Ι 8ΘΘΛΛΣ Ι ΤΓΟΛΛΟΘΤ Ι 8ΓΥΟΠΟΘ ΟΓ8Ε8Ι.

Θ 8ΓΟΘΟΘΟ Λ ΣΘΕΣΣΙ Ι 8ΓΟΧΟΛ 49 ΘΧ 8Λ8ΘΤ8Ο, Λ Θ ΤΘ8ΓΟΤ ΘΧ ΛΟΟ 8ΙΘΘΣΧΗ Ι ΗΘΟΕΤ, Λ Θ ΤΘΙΤΟΣΤ ΘΧ ΛΟΟ ΤΟΠΟΘΘΤ Ι 8Κ8ΤΣ ΟΓ8Ε88Ι Λ ΤΧΣΣ ΤΟ8ΗΟΤ, ΣΗΚΟ ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ, ΟΛ Τ ΣΘΘ8ΟΖ QΘΘΣ, Θ 8ΘΘΘ Ι ΓΟΘΘ Κ8ΘΣΟ ΓΟQΘΗΣ Λ ΟΙΘΘΣΧΗ Ι 8ΧΟΠ ΟΙΟΓ8Ο Ι 8ΘΙΟΓ Ι 8ΚΟQ8Q.

Χ 8ΓΙΣΛ ΟΛ, ΣΗΚΟ ΘΕΘ Ι ΠΟΛΛΑΘΟ ΤΟΟΤΣΙ ΙΙΘ ΟΤΗ8ΓΙΣΙ ΟΛ ΤΣΙΣ ΤΠ8ΟΣ ΧΗ 8Κ8ΚΙ ΣΛ8ΘΙ Ι 8ΧΟΠ ΟΛ, Λ 8ΘΙΗΙ ΙΙΘ Θ 8ΧΟΠ ΟΙΟΓ8Ο Ι 8ΘΙΟΓ Ι ΣΣΧΟ Ι ΤΚΕΟQΤ, ΘΧ 8ΚΖΟΟΣ Ι 8ΘΝΧΙ ΘΣΘ ΣΖΗΣΙ, Λ 8ΘΣΟΣΠ Ι ΤΠ8ΟΣΠΣΙ ΙΙΘ ΟΗΟΛ ΟΛ 8Γ8ΗΤ ΣΗΟΛΣΘΙ ΟΚΚ" Ι ΣΣΧΟ Ι ΤΚΕΟQΤ, ΤΟΓ8 ΟΠΛ ΟΧΟΖ ΟΧΟΓΟΙ Λ ΤΚΕΟQΣΙ ΤΣΓΟΓΙ8ΤΣ, Κ8Ι Λ ΟΦΣΗQ8ΙΣΙ Λ ΗΟΗ8ΥΣΙ ΙΙΘ, Λ ΣΣΧ8ΟΙ Ι 8ΗΟΘΘ Λ 8ΛΕΕ8 Λ ΠΟΘΘΟΤ Λ 8ΘΕΕ8, Θ ΟΣΗΙΣ ΣΗΤΗ8Ι Λ 8ΘΠΣΟ Ι ΤΚΖΣΧΧΤ ΙΙΟ ΣΗΚΣ ΣΣΧΟ Ι ΤΚΕΟQΤ Χ ΤΓΟΖΣΟΤ ΙΙΥ, Λ Θ 8ΓΟΘΟΘΟ Λ ΤΓΘΚΣΟΣΙ ΤΣΧΟΦΥΗΟΙΣΙ ΤΣΓ8ΗΟΣΣΙ Χ ΣΣΧΟ ΟΛ.

ΟΘ8ΥΗ: ΑΘΛΗΠΟΛΛ Θ8ΤΘΟΥ

ΤΣΠΗΟΖΣΙ ΘΧ ΣΘΛΛΣ Ι ΤΠΥΙΣ ΤΟΙΟΓ8ΟΤ Ι ΣΘΝΓΟΛΙ Λ ΤΘΝΓΟΛΣΙ Ι 8ΤΗΟΤ ΤΟΓΟΖΣΥΤ ΛΟΤ Ι ΤΓΟΠΟΘΤ Ι 8ΘΧΓΣ ΟΘΘΟ 9 Λ8ΙΟΙΘΣΟ 2024



L'AMAZIGHITÉ ET L'AUTONOMIE DES RÉGIONS POUR LA CONSOLIDATION DE L'UNITÉ TERRITORIALE DU MAROC ET DE TAMAZGHA

de prime abord, je souhaiterai féliciter les personnes ayant choisi le thème du colloque et remercier les organisateurs d'avoir bien voulu m'inviter à cette rencontre internationale sous le titre de « l'amazighité et l'unité territoriale ». Nul doute que la richesse des axes est d'un grand intérêt.

Dans une société, le rôle de l'Etat c'est de veiller à anticiper les risques potentiels afin d'assurer, notamment, la sécurité et la paix sociale. Aussi, les Etats modernes recourent à des think tank, centres d'études, de réflexion et de recherche et gèrent dans la prévention et l'anticipation ; cette rencontre peut participer à cela...

Dans ma communication, je souhaiterai vous entretenir, en particulier, en ce qui concerne l'amazighité(I) et l'autonomie des régions(II) et cela sous forme de diverses propositions et hypothèses pouvant servir d'introduction à la discussion et au débat, selon les deux axes de mon intervention à savoir l'amazighité et l'autonomie des régions, en tant qu'essentiels pour la consolidation de l'unité territoriale, non seulement au Maroc mais pour l'ensemble des Etats de Tamazgha, et ce afin d'assurer la paix, la sécurité, le développement, la croissance et le bien-être des populations. Force est de rappeler que cette vision est portée par l'Assemblée mondiale amazighe, (ex- Congrès mondial amazigh), avec un texte de référence intitulé : le « Manifeste de Tamazgha pour une confédération démocratique, sociale et transfrontalière basée sur le droit à l'autonomie des régions ».

II. L'amazighité pour la consolidation de l'unité territoriale

1ère idée.

Le Maroc est un pays amazigh et tous les marocains sont des amazighs.

Pour des motifs et raisons diverses, sur lesquels on pourra revenir, le Maroc a été considéré comme un pays « arabe », au même titre que les autres pays d'Afrique du nord. L'arabité dans ces pays a été basée sur des considérations idéologiques qui ont fait leur temps. Les pays « arabes » eux-mêmes ne considèrent pas le Maroc comme un pays arabe.

Au Maroc, il y a certes des personnes, qui peuvent avoir des origines lointaines « arabes », et autres, sans plus. Le fait de ne pas parler, ni comprendre le parler ou la langue amazighe ne

signifie pas que les concernés ne soient pas amazighs ; ils sont amazighs alors même qu'ils l'ignorent. De plus en plus de personnes se découvrent amazighes avec les recherches et études d'ADN2.

2e idée.

L'idéologie amazighe

Le mouvement amazigh, sous couvert d'associations culturelles, dans un premier temps, participe à la formation de l'idéologie amazighe, à l'instar de monsieur Jourdain qui faisait de la prose sans le savoir.

Il faudra attendre l'internationalisation du mouvement amazigh avec le Congrès mondial amazigh, devenu depuis



Mimoun CHARQI

jours été correctement appréhendés et assimilés. Dans le « Bled Siba », on retrouve des tribus et confédérations de tribus qui sont des républiques. L'ensemble du « Bled Siba » fait allégeance au Sultan à qui il est reconnu un pouvoir religieux et spirituel. Le « Bled Siba » n'exerce d'autorité politique et administrative réelle que sur son propre territoire. Dans le Rif, d'avant la colonisation, il est question du temps de la république (rifoublak ou ripoublak). Sur les rives du Bouregreg, il est question de la « république de Salé »...

4e idée.

L'État unitaire marocain apparaît avec l'indépendance poli-

entre les mains des représentants du ministère de l'intérieur9.

II. L'autonomie pour la consolidation de l'unité du territoire

5e idée.

L'initiative marocaine pour l'autonomie au Sahara occidental

Le Maroc a suggéré et envisagé, en 2007, l'initiative pour l'autonomie au Sahara10. Cette solution est à même de régler le problème factice autour du dossier. De plus en plus d'Etats adhèrent à la solution de l'autonomie afin de régler ce dossier11.

L'autonomie des régions est à même de consolider l'unité du territoire national dans ses frontières authentiques. Le principe de l'autonomie des régions aurait dû figurer dans la constitution marocaine de 2011 ; c'est d'ailleurs ce qui a été proposé à l'initiative du mouvement amazigh lors des séances consultatives sur la réforme de la constitution et sur la régionalisation.

6e idée.

L'indépendance ne signifie pas le « droit des peuples à disposer d'eux-mêmes »

L'Algérie qui est directement impliquée dans le conflit du Sahara occidental marocain prétend qu'elle agit sur la base du principe de l'autodétermination et du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ; et ce en maintenant, en soutenant et en manipulant un mouvement séparatiste sécessionniste qui a fini par verser dans le terrorisme en s'attaquant à des civils non combattants. Or, l'autonomie (et non l'indépendance) est la forme suprême du droit à l'autodétermination et du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. Les indépendances consécutives aux décolonisations ont abouti sur l'usurpation du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes12.

7e idée.

L'autonomie pour l'ensemble du Maroc ?

Il sied de préciser que, lors des séances sur la réforme de la constitution et la régionalisation au Maroc, le mouvement amazigh avait soutenu que le principe de l'autonomie des régions selon le modèle pour le Sahara soit étendu par le Maroc à l'ensemble du territoire national. J'ai eu aussi l'occasion de le rappeler lors d'un séminaire organisé par l'Institut royal des études stratégiques (IRES).



«Assemblée mondiale amazighe » ou « Agraw amadlane amazigh » pour que les embryons de l'idéologie amazighe contemporaine voient le jour et s'étoffent, au fur et à mesure, avec le manifeste de Tamazgha3.

L'idéologie amazighe contemporaine, au demeurant récente et au stade de la gestation, n'est pas exclusive, elle ne rejette pas l'autre, elle est inclusive, prône la liberté, l'égalité, la démocratie, le respect de l'autre... Elle aspire à la paix, à une répartition égalitaire des richesses. Elle revendique une culture et une identité propres qui longtemps durant ont été ignorées par les tenants du pouvoir.

Le mouvement amazigh a été combattu des décennies durant. L'amazighité a été un prétexte d'accusation d'un pseudo séparatisme. Il faudra attendre l'accès du petit peuple à l'école, à l'université et au savoir pour une prise de conscience de soi.

Les ennemis de ceux qui revendiquent l'amazighité les accusent de « séparatisme »4, voire même de « sionisme »5. Or, le mouvement amazigh n'est ni séparatiste, ni sioniste ; il est

aux antipodes de ces accusations, il est unioniste et respectueux des droits de l'homme.

Après des années de revendications, le mouvement amazigh a pu faire reconnaître, au Maroc, dans la loi fondamentale de 2011, le caractère officiel de la langue amazighe et l'amazighité du Maroc. Ainsi, la reconnaissance de l'amazighité du Maroc assure la consolidation. Dans la foulée, l'Algérie officialise la langue amazighe en 2016, après l'avoir reconnue, en 2002, comme seconde langue nationale.

3e idée.

Le Maroc est historiquement un État composé

Les étudiants en droit et sciences politiques savent que l'État revêt deux grandes catégories, l'État unitaire et l'État composé, elles-mêmes regroupant des sous catégories :

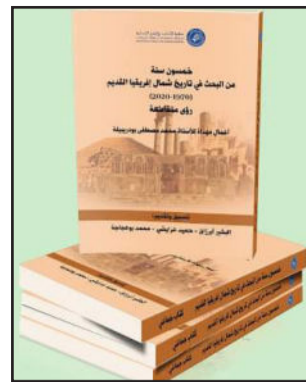
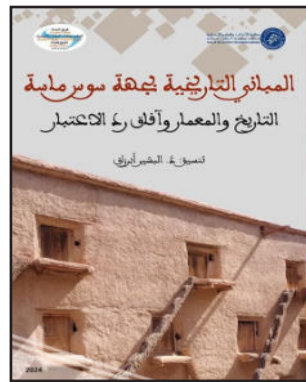
Historiquement, l'empire chérifien marocain6, avant les protectorats (colonisations) était un État composé. Divers traités7 et auteurs d'époque parlent des « États du Sultan du Maroc ». Le « Bled El Makhzen et le « Bled Siba » sont des concepts qui n'ont pas tou-

tique du Maroc.

Les puissances occidentales se sont partagées l'empire chérifien marocain entre la France et l'Espagne. La France, qui en vertu du traité du « protectorat » était sensée veiller à la protection du Maroc dans le cadre de ses frontières authentiques8 (celles de l'empire chérifien marocain) l'a dépecé en plusieurs territoires : le « Maroc français », le « Maroc espagnol », le « Sahara oriental », le « Sahara espagnol ou Sahara occidental », la « Mauritanie ».

Des frontières ont été créées de toutes pièces. Le « protectorat » s'est transformé en colonisation. La France met en place le modèle jacobin de l'État sur le territoire qu'elle colonise et le Maroc indépendant va en hériter ; or, ce modèle ne correspond en rien à l'histoire du Maroc. Ce modèle a fait l'objet de tentatives de réformes qui n'ont pas abouti avec les différents types de déconcentration, décentralisation et régionalisations, dont la dernière en date désignée par la « régionalisation avancée », qui n'est en rien une forme d'autonomie des régions ; les pouvoirs restent





Le journal "Le Monde Amazigh" aborde la situation tragique des droits de l'Homme à Tamazgha



À l'occasion de la Journée internationale des droits de l'Homme, le journal Le Monde Amazigh, en collaboration avec l'Assemblée Mondiale Amazighe, a organisé une conférence de presse au Club des Avocats à Rabat, le mardi 10 décembre dernier, pour débattre de la situation des droits de l'Homme dans la région de Tamazgha, avec la participation de plusieurs acteurs et experts en la matière.

Lors de son intervention, M. Hichem Aboud a évoqué la détérioration des droits de l'Homme en Algérie, mettant en lumière les conditions économiques difficiles auxquelles fait face le peuple algérien, contraint de faire de longues files d'attente pour obtenir des produits de première nécessité tels que le lait, la semoule ou la viande. Il a également dénoncé les abus du régime algérien, y compris l'emprisonnement de généraux pour des raisons qu'il a quali-

fiées d'"infondées". Par ailleurs, il est revenu sur son propre cas, relatant les circonstances de son enlèvement en Espagne et les suites de ce dossier.

M. Rachid Raha, président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA), a pour sa part mis en lumière la

situation dramatique des Touaregs dans le nord du Mali, soulignant ce qu'il a décrit comme un génocide perpétré par les militaires maliens. Il a également dénoncé le silence de la communauté internationale face à ces violations flagrantes des droits



sacres orchestrés par l'État malien en collaboration avec les mercenaires russes de Wagner et la complicité des autorités turcs par l'utilisation de leurs drones. La conférence a été modérée par le Dr. Mimoun Charqi, pré-

sident d'honneur de l'AMA et professeur de droit international, a dirigé les débats en insistant sur l'importance de promouvoir les droits de l'Homme dans cette région de Tamazgha.

Cet événement s'inscrit dans le cadre des efforts du journal pour mettre en

lumière les violations des droits humains dont souffrent les peuples de Tamazgha et pour appeler la communauté internationale à assumer ses responsabilités envers ces questions cruciales.

lumières des droits humains dont souffrent les peuples de Tamazgha et pour appeler la communauté internationale à assumer ses responsabilités envers ces questions cruciales.

BANK OF AFRICA ELUE

« BANQUE MAROCAINE DE L'ANNEE 2024 »



BANK OF AFRICA a été désignée « Morocco's Bank of the Year 2024 – Banque Marocaine de l'Année 2024 » par le prestigieux magazine « The Banker » du Groupe Financial Times, une distinction qui la consacre pour la 10ème fois depuis l'an 2000.

Cette récompense illustre le rôle du Groupe BANK OF AFRICA en tant qu'acteur incontournable du paysage financier marocain et panafricain, contribuant activement au développement économique de ces territoires d'implantation. Ainsi, à l'horizon 2030 et au-delà, le Groupe ambitionne de consolider davantage son positionnement parmi les leaders panafricains multimétiers en s'appuyant sur une approche responsable et durable, un réseau physique et digital performant pour les échanges et les investissements dans le Continent et au service des Africains du monde.

Elle met également en exergue la solidité de BANK OF AFRICA en tant que pilier essentiel de sa dynamique de croissance. C'est dans cet esprit que le Président Directeur Général du Groupe, M. Othman Benjelloun, déclare dans l'édition de décembre 2024 du magazine The Banker : « Les performances robustes de BANK OF AFRICA au fil des ans et sa résilience face aux défis économiques illustrent la capacité du Groupe à générer de la valeur et à renforcer sa position dans ses 32 pays de présence. En alignant sa stratégie et ses opérations sur les attentes de ses parties prenantes, le Groupe intègre des facteurs environnementaux et sociétaux clés dans sa trajectoire de croissance, réaffirmant ainsi son engagement en faveur d'une économie africaine résiliente ».

A propos de BANK OF AFRICA:

BANK OF AFRICA, parmi les groupes financiers panafricains leaders, est présent dans 32 pays en Afrique, en Europe, en Asie et en Amérique du Nord, à travers ses diverses enseignes et filiales, et s'impose comme le groupe bancaire marocain multimétiers le plus tourné vers l'international. Avec un puissant réseau dans 20 pays africains, BANK OF AFRICA se positionne comme un acteur économique et financier incontournable en Afrique, fortement engagé en matière d'environnement et de développement durable.

A propos de The Banker :

Fondé en 1926, le magazine « The Banker » est une référence mondiale dans le secteur bancaire et financier. Lu dans plus de 180 pays, le magazine s'appuie sur une base de données unique regroupant plus de 5000 banques à travers le monde pour récompenser chaque année les meilleures institutions financières lors de son événement « Bank of the Year Awards ».

الأمازيغية وقضية الوحدة الوطنية

شهدت قاعة الندوات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس ما بين 15 و16 تنظيم ندوة دولية بعنوان "الأمازيغية وقضية الوطن الأولى: الوحدة الترابية"، وذلك بمناسبة تخليد ذكرى المسيرة الخضراء المضفرة. وعرفت هذه الندوة حضوراً وازناً لمجموعة من الأساتذة الباحثين والمهتمين بموضوع الأمازيغية داخل وخارج الوطن، حيث تم افتتاح الجلسة الافتتاحية من طرف كل من السيد الحسن بن ثابت، قاضي محكمة المنازعات الدولية، ثم كلمة السيدة أمينة بن الشيخ مستشارة بديوان رئيس الحكومة المغربية المكلفة بملف الأمازيغية، وبعدها كلمة السيد رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، والسيد الحسين أولودي باحث في الجغرافيا السياسية والقضايا الأمنية وباحث في الشؤون الإفريقية ومندوب عام للمنتدى الدولي للتعاون المغربي الإفريقي بالرباط، ثم كلمة السيد الدكتور جواد الزروقي منسق هذه الندوة الدولية، واختتمت الجلسة بكلمة السيد محمد امسهد ممثل عن اللجنة المنظمة للندوة.

الإسباني، لأنه لم يحترم الأعراف الدولية عندما حاول اختطافي عبر منظمة إرهابية دولية منظمة". وخلص الصحفي الجزائري إلى أن "كل من يحاول كسر أحلام أبناء هذه المنطقة التاريخية، فمآله هو الفشل والاندثار".

حفيفة انجار: دور تدريس اللغة الأمازيغية في تعزيز الهوية الوطنية ودعم الوحدة الترابية

ركزت الأستاذة حفيفة أنجار على دور تدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية المغربية بوصفه أداة رئيسة لتعزيز الهوية الوطنية ودعم الوحدة الترابية. كما ركزت على المبادئ والأهداف العامة التي توجه تعليم اللغة الأمازيغية، بما يهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ الوعي بالتنوع الثقافي للمغرب، وغرس القيم الوطنية في نفوس المتعلمين.

واستعرضت انجار، في مداخلة لها تحت عنوان "دور تدريس اللغة الأمازيغية في تعزيز الهوية الوطنية ودعم الوحدة الترابية" المرجعيات المؤطرة لتدريس اللغة الأمازيغية، وعلى رأسها دستور 2011، والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي تسلط الضوء على أهمية التعدد اللغوي والثقافي في بناء هوية وطنية شاملة. كما يبرز الكتاب المدرسي للغة الأمازيغية الأبعاد القيمة والثقافية، من خلال توظيف الشخصيات التاريخية من ملوك أمازيغ ومقاومين دافعوا عن الوطن ضد المستعمر، والنقوش الصخرية لتيفيناغ، والمعالم الأثرية مثل القصبات التاريخية، كما يظهر كيف تسهم النصوص الشعرية، والأناشيد، والنصوص المرتبطة بالصحراء المغربية في ترسيخ قيم الوطنية، والتعاون، والتضامن.

واختتمت حفيفة أنجار مداخلتها بإبراز أهمية تدريس اللغة الأمازيغية في تعميق ارتباط الأجيال الصاعدة بالهوية الوطنية المتنوعة.

علمي جمال: حضور الصحراء المغربية في الإنشاد الأمازيغي: أبعاد ودلالات

اعتبر علمي جمال الطالب الباحث بسلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، سايس فاس، أن الإنشاد الأمازيغي فرصة لدفع المتعلمين للتفكير في وطنهم، والتمرس على الخطاب وامتلاك الأفكار، على اعتبار أن التعلم هو ممارسه فعلية، وعلى اعتبار أن الإنشاد عملية لها أهميتها على مستويات متعددة، من حيث حمل الأطفال على التكوين وفق نظرية الانغماس اللغوي والقيمي عبر الأناشيد وتلقيها الفني وربطهم ببلدهم. وتمكينهم أيضاً من تحيين معلوماتهم ومعطياتهم حول تاريخ بلادهم الأم.

وأكد علمي جمال في مداخلة حول موضوع: "حضور الصحراء المغربية في الإنشاد الأمازيغي: أبعاد ودلالات" على أنه ونظراً لاعتبار الإنشاد تهذيب للأذواق عبر وظيفتي التريسيخ والإرساء اخترنا الخوض في دراسة النص "أشودة «تودا تزكراوت» للمنشد الأمازيغي خالد ختوش في أبعادها الدلالية والتربوية، باعتبارها من الأعمال الفنية المهمة التي تعكس الهوية الثقافية والتاريخية للمغاربة. وتتميز بعلم كلماتها، إذ تعكس تجربتهم السلمية وتحدياتهم في سياق تاريخي واجتماعي وثقافي معقد.

نوار الزهرة: الوحدة الترابية في المنهاج الدراسي الأمازيغي للتعليم الأولي: نحو تعزيز الانتماء الوطني

أكدت الطالبة بسلك الدكتوراه بجامعة سايس فاس نوار الزهرة أن التربية تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء للوطن، خاصة من خلال التعليم الأولي الذي يعتبر المرحلة الأولى لبناء الهوية الوطنية للأطفال. وشددت على أن الموضوع يقتضي التساؤل حول كيف يمكن لإدماج الوحدة الترابية في المنهاج الدراسي الأمازيغي أن يساهم في تعزيز الانتماء الوطني لدى المتعلمين؟

وأضافت أن أهمية موضوع مداخلتها التي تمحورت حول: "الوحدة الترابية في المنهاج الدراسي الأمازيغي للتعليم الأولي: نحو تعزيز الانتماء الوطني" تتمثل في كونه يعكس أهمية التعليم الأولي كدعامة لتشكيل الهوية الوطنية وتحقيق التنوع الثقافي ضمن إطار الوحدة.

وركزت نوار الزهرة على تسليط الضوء على أهمية التربية في تشكيل وعي الأطفال بقيم الوحدة الوطنية، مع طرح الإشكالية المتعلقة بدور إدماج الوحدة الترابية في المنهاج الدراسي الأمازيغي للتعليم الأولي في تعزيز الانتماء الوطني. مع إبراز أهمية الموضوع في ربط التعليم



رشيد منصور: الأدب الأمازيغي الموجه للطفل بين تراث الهوية وقضية الوحدة الترابية

تناول رشيد منصور، باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، في مداخلة المعنونة بـ "الأدب الأمازيغي الموجه للطفل بين تراث الهوية وقضية الوحدة الترابية" أهمية الأدب الأمازيغي الموجه للطفل كوسيلة تربوية وتنقيفية تساهم في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ مفهوم الوحدة الترابية، مع التركيز على قضية الصحراء المغربية باعتبارها قضية مركزية في السياق الوطني المغربي، حيث يقدم الأدب الأمازيغي الموجه للطفل منظوراً فريداً لهذه القضية، ويعالجها من خلال قصص وشخصيات ورموز ترتبط بجغرافيا وتاريخ وثقافة الصحراء، مما يساعد في تبسيطها للأطفال وبالتالي تحفيز ارتباطهم بها.

وأبرز رشيد منصور دور الأدب الأمازيغي في تعزيز الوحدة الوطنية لدى الطفل، من خلال تقديم محتوى أدبي يعكس الروابط العميقة التي تجمع بين مختلف مكونات الهوية الثقافية المغربية، مع الإشارة إلى أن هذا الأدب يمثل أداة تعليمية فعالة تساهم في غرس قيم الانتماء للوطن والاعتزاز بالتنوع الثقافي الذي يعكس غنى الموروث المغربي. كما أن توظيف القضايا الوطنية الكبرى في الأدب الموجه للطفل، مثل قضية الصحراء المغربية، يُعد وسيلة لتحفيز حس المسؤولية لدى الأجيال الناشئة.

وفي نفس السياق، سلط منصور من خلال مداخلة الضوء على النقص الملحوظ في الإنتاج الأدبي الأمازيغي الموجه للطفل الذي يتناول هذه القضية الوطنية بعمق، وهذا الأمر يعتبر فرصة ضائعة يمكن استغلالها لتعزيز وعي الأطفال بالقضايا الوطنية بأسلوب تربوي جذاب.

ودعا إلى تعزيز الاستثمار في هذا النوع من الأدب عبر إنتاج محتوى إبداعي يبرز أهمية الصحراء المغربية في السياق الوطني، ويخاطب خيال الطفل ولغته.

وختم مداخلة بالدعوة إلى تطوير الأدب الأمازيغي الموجه للأطفال كأداة استراتيجية لبناء وعي الأجيال الصاعدة بالقضايا الوطنية، مؤكداً أن هذا النوع من الأدب يحمل إمكانات كبيرة لتحقيق طموحات المغرب في ترسيخ الروح الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، حيث أن تفعيل هذا الأدب بشكل أكثر إبداعاً وتكاملاً قد يساهم في خلق جيل واع، ملم بتاريخه الوطني ومنتشبت بقيم الوحدة والهوية الوطنية.

قادري: الذاكرة الشفهية الأمازيغية في الأطلس المتوسط والصحراء المغربية أولاً

طرحت الأستاذة، حفيفة قادري بعداً جديداً للهوية والمتمثل في استقراء الذاكرة الشفهية الأمازيغية من خلال دراسة مجموعة من الأشعار التي تغني بها الأمازيغي، والحاملة لمعاني الاعتزاز بالانتماء والشموخ، والشاحذة لهمم.

وكشفت قادري في مداخلة لها بكلية فاس/ سايس تحت عنوان "الذاكرة الشفهية الأمازيغية في الأطلس المتوسط خزان للشعر الهوياتي، الصحراء المغربية أولاً" خلال الندوة الدولية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسايس-فاس، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تحت عنوان "الأمازيغية وقضية الوطن الأولى: الوحدة الترابية"، عن الدور الذي قامت به القصيدة الشفهية الأمازيغية في تعزيز الهوية الوطنية، من خلال القيام بجمع للمتون الشعرية ودراستها من حيث المضامين، وكذا الأساليب المستعملة فيها.

وأدرست في كلمتها مجموعة من هذه الأشعار التي تم جمعها من عدة مناطق في الأطلس المتوسط، مشيرة إلى أن البحث في هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات من أهمها: كيفية تجلي الهوية المغربية في الشعر الأمازيغي الشفهي؟ وما هي أبعاد هذه الهوية ومكوناتها؟ من خلال الاستعداد للدفاع عن الوطن وحمائته ضد الأعداء والذي يتمثل في هذه الدراسة ضمن قصائد أمازيغية من الذاكرة الشفهية كتعبير واضح

عن دور الأدب والثقافة والفكر في بلورة الوعي الوطني والقومي للحفاظ على الهوية المغربية".

وشددت الدكتورة، حفيفة قادري على أن "الهوية الثقافية التي يعد الشعر ضمنها يمكن اعتبارها معبراً أساسياً عن الخصوصية التاريخية والاجتماعية لأمة".

عبود: هناك أناس يسعون إلى المساس بالوحدة الترابية الأمازيغية لبلدان تامرغا

أكد الصحفي والكاتب الجزائري، هشام عبود أن الحديث عن الوحدة الأمازيغية يقودنا إلى الوحدة الترابية، مشيراً إلى أن الشعب المغربي يحلم بالتنقل بين أقطار "تامرغا" بدون جواز سفر وطوابير على شبابيك الشرطة الحدودية.

وقال عبود خلال الندوة الدولية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسايس-فاس، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تحت عنوان "الأمازيغية وقضية الوطن الأولى: الوحدة الترابية"، إن كل الشعوب المغربية تحلم بالعمل والاستثمار في أي بلد آخر مجاور، "لكن مع الأسف هناك أناس يسعون إلى المساس بالوحدة الترابية الأمازيغية لبلدان تامرغا ويعملون جاهدين على كسر هذا الحلم الذي يراودنا".

وتحدث المتحدث عما وصفها بـ "شردمة من حكام تسلطوا على الجزائر، التي من المفروض هي القلب النابض لتامرغا"، مبرزا أن "التاريخ يؤكد بأن الجزائر كانت هي القلب النابض للمنطقة وأن الرثتين التي كانت تعيش بينها الثورة الجزائرية هي المغرب وتونس".

وأضاف "اليوم حكام الجزائر يجعلون من الشعب الجزائري العدو الأول قبل المغرب، لأن الشعب الجزائري رفض أن يعطي الشرعية التي تحلم بها هذه العصابة، حتى أصبحت عقدة له".

وقال إن "الشعب طلق العصابة بالثلاث، في الانتخابات الرئاسية سنة 2019، و في الاستفتاء على الدستور، بالتالي أصبحت الجزائر بدون دستور وبدون مؤسسة رئاسية، وأيضا عند مقاطعته للانتخابات التشريعية لسنة 2022، وكذا بمقاطعة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وفضح العصابة التي تزور علنا، واعترفت بالخطأ في 5 مليون صوت في عهد الرقمنة والإعلام الألي".

وأكد صاحب كتاب "مافيا الجنرالات" أن العصابة الحاكمة لا علاقة لها بالشعب الجزائري ولا تمثله، ولا علاقة لها بالثورة الجزائرية التي جعلت منها سجلا تجاريا تحاول أن تستغله وتستعمله كأداة ترويج لسياستها الفاشلة، سياسة، يضيف "جعلتها معزولة داخليا في الجزائر وجهويا ودوليا، وتتلقى يوميا صفعات من كل جهة، وأساعت للثورة الجزائرية بصفة لم يتصورها شهداؤنا الأبرار، وذكر قيادة الثورة الجزائرية الذين وجدوا في المغرب القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية إبان حرب التحرير".

وقال الصحفي والكاتب الجزائري إن "أساس الوحدة المغربية أو الأمازيغية هو احترام الوحدة الترابية لكل البلدان الأمازيغية، أن تأتي لكي تفصل منطقة ما عن هذه الوحدة الأمازيغية، وتسعى لضرب أي قطر من أي بلد كان، فانت عدو للشعوب المغربية".

وعاد هشام عبود للحديث عن محاولة اختطافه فوق الأراضي الإسبانية، وقال إن "النظام الجزائري اقترف جريمة فوق التراب

الأمزيغ والحكم الذاتي في الصحراء المغربية: دعم متوازن لحقوق الصحراويين ومسار نحو التنمية المستدامة

هذا الدعم ليس مجرد موقف سياسي، بل هو تعبير عن التزام مشترك بالوحدة الوطنية والتنمية المتوازنة.

خاتمة

إن دعم الأمزيغ لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية يعكس إيمانهم الراسخ بأهمية الحلول السلمية والشاملة التي تضمن حقوق جميع الأطراف، وتعزز التعايش والعدالة في المجتمع. من خلال هذا الموقف، يُظهر الأمزيغ دورهم الفاعل في بناء وطن مستقر ومتوازن، ويسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين، بمن فيهم الصحراويون.

إن نجاح هذا الحل يتطلب تضامناً من الجهود الوطنية من جميع المكونات الثقافية والاجتماعية، حيث يُعد الأمزيغ شركاء أساسيين في تعزيز الوحدة الوطنية، واستدامة التعايش بين مختلف مكونات المملكة المغربية.

* المستشار الدكتور حسن بن ثابت القاضي بالمحكمة الدولية لتسوية المنازعات المبعوث الخاص والمراقب الأول لشؤون المغرب

الصحراء المغربية يجب أن يترافق مع استراتيجيات تنموية تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. دعمهم لهذا المقترح يعكس التزامهم بتنمية شاملة ومستدامة لجميع الأقاليم المغربية، بما في ذلك الصحراء، لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: فرصة لتعزيز الاستقرار والتنمية

يعد مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية نموذجاً مهماً لحل النزاعات الإقليمية بشكل سلمي وعادل. هذا الحل يُمكن الصحراويين من إدارة شؤونهم الخاصة ضمن إطار سياسي وقانوني يحترم وحدة الدولة وسيادتها. بالنسبة للأمزيغ، يمثل هذا الحل فرصة لبناء نموذج من التعايش الوطني والتنمية المستدامة الذي يعزز العدالة والمساواة بين مختلف المناطق.

الشراكة الوطنية بين الأمزيغ والصحراويين: تعزيز الوحدة الوطنية

الأمزيغ والصحراويون يشتركون في قيم التعايش والتضامن الوطني، مما يجعل دعم الأمزيغ لمقترح الحكم الذاتي خطوة نحو بناء شراكة وطنية قائمة على مبادئ العدالة والمساواة.



بقلم: المستشار الدكتور حسن بن ثابت

الحل يعكس التزامهم بضرورة احترام الحقوق الإنسانية والديمقراطية لجميع الأطراف في إطار الوحدة الوطنية.

2. التكامل الثقافي والاجتماعي:

يشارك الأمزيغ والصحراويون تاريخاً طويلاً من التعايش والتفاعل الثقافي والاجتماعي. من هذا المنطلق، يُظهر الأمزيغ دعمهم لمقترح الحكم الذاتي كخطوة نحو تعزيز الوحدة الوطنية دون المساس بالخصوصيات الثقافية لكل منطقة.

3. التنمية المستدامة: الأمزيغ يدركون أن الحكم الذاتي في

على مدار عقود، عمل الأمزيغ على الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية في إطار دولة واحدة، ما يعكس التزامهم العميق بالمساواة والعدالة، وهو ما يجعلهم داعمين للفكرة القائلة بأن مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية يمثل نموذجاً يُمكن تطبيقه في مختلف المناطق التي تتطلب احترام تنوعها الثقافي واللغوي.

دعم الأمزيغ لمقترح الحكم الذاتي: تعزيز للعدالة والتنمية في الصحراء

يُظهر الأمزيغ دعماً مستمراً لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية باعتباره حلاً يضمن حقوق الصحراويين المشروعة ويعزز استقرار المنطقة. هذا الدعم يعكس فهماً عميقاً لضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الأقاليم وواجبات الدولة، ويعزز التعايش السلمي بين مختلف المكونات المجتمعية.

أبعاد الدعم الأمزيغي لمقترح الحكم الذاتي:

1. التأييد السياسي والقانوني: يدرك الأمزيغ أن الحكم الذاتي يُعد إطاراً قانونياً وسياسياً يضمن للصحراويين إدارة شؤونهم المحلية ضمن إطار سيادة المملكة المغربية. دعمهم لهذا

في سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا، يبرز الأمزيغ كعنصر ثقافي وحضاري أساسي في تعزيز استقرار المنطقة من خلال دعم الحلول السلمية التي تحترم الخصوصيات الثقافية والإدارية للأقاليم. وفي هذا السياق، يمثل مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية خطوة استراتيجية نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وقد وجد هذا المقترح دعماً كبيراً من الأمزيغ الذين يرون فيه حلاً يحقق العدالة ويعزز الوحدة الوطنية.

الهوية الأمزيغية: مكون داعم للتعايش الوطني في الصحراء المغربية

الهوية الأمزيغية هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي للمغرب. إذ تعكس قيم التسامح والاحترام المتبادل، مما يجعل الأمزيغ عنصراً فاعلاً في دعم المبادرات التي تعزز الاستقرار والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع. دعم الأمزيغ لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية ينبع من إيمانهم بأن هذا الحل سيسهم في تعزيز الانسجام الداخلي، ويراعى الخصوصيات الثقافية للمناطق المختلفة دون المساس بسيادة الدولة ووحدتها الترابية.

كما حاول من خلال مداخلته ملامسة روح المقاومة الأمزيغية في دعم الوحدة الترابية في مختلف مراحل الاستعمار الفرنسي أو الإسباني، الذي يشكل حتماً مصدر إلهام للأجيال الحالية والمستقبلية، داعين إلى توثيق هذا التاريخ وتعزيزه كجزء من الهوية الوطنية المغربية التي تقوم على التنوع والوحدة.

لاستكمال تحرير الصحراء المغربية بطريقة خلاقة تأسست على السرد القصصي المتزن والخطاب السياسي والاجتماعي المبتكر عبر الوسيط الفيلمي، إذ استحضرت المخرج في بناءه للحبكة الدرامية الصراعات السياسية بين المغرب وإسبانيا، ورسم بتقنية المونتاج خطين متوازيين للأحداث، خط ظاهري يبرز الصراع بين أطراف الفيلم، وخط خفي يسرد أحداثاً تاريخية تصف العلاقة بين المغرب وجارتها الشمالية إسبانيا في فترة تاريخية عصبية.

محمد امسهيدي: مركزية الوحدة الترابية في الثقافة والفن الأمزيغي: الأبعاد والدلالات

قال الباحث بكلية الآداب سايس فاس، محمد امسهيدي، أنه لا شك أن قضايا الإنسان الفرد تتفاعل مع قضايا المجتمع والوطن، كما تتفاعل تجربته الشخصية مع التجربة العامة، ومن ثم فإن هذا الإنسان الفرد في حياته وواقعه لا يمكن أن يكون منعزلاً أو معزولاً عن حياة وواقع الجماعة.

وأضاف الباحث في مداخلته في موضوع: "مركزية الوحدة الترابية في الثقافة والفن الأمزيغي: الأبعاد والدلالات" أنه حين ننظر إلى الإنسان في المغرب نجد أن القضايا التي تشغل باله متعددة، ولعل القضية الكبرى هي قضية الصحراء المغربية والوحدة الترابية.

وتناول في مداخلته مسألة حضور قضية الوحدة الترابية للمغرب في التعبيرات الثقافية والفنية الأمزيغية، مبرزاً دور الفن والثقافة في ترسيخ الوعي بالقضايا الوطنية وتعزيز حب الانتماء للوطن.

وسعى إلى توضيح بعض الأشكال الإبداعية للمجتمع الأمزيغي والتي تعكس تمسكهم بوحدة التراب المغربي من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، من خلال فنونهم الإبداعية كالموسيقى والشعر والمسرح... وقد كان لهذه التعبيرات الفنية إسهامات مهمة في مختلف المحطات التاريخية التي شهدتها المغرب، لا سيما في مواجهة الاستعمار، وكيف استمرت هذه الثقافة في دعم الوحدة الترابية للوطن حتى بعد الاستقلال.

الأولي ببناء الهوية الوطنية وتعزيز التنوع الثقافي.

وتناولت نوار الخلفية النظرية التي توضح مفهوم الوحدة الترابية والانتعاش الوطني، وأهميتهما في الحفاظ على الهوية الوطنية، كما ركزت على دور التعليم الأولي في ترسيخ هذه القيم مع استعراض المنهج الدراسي الأمزيغي كإطار يعزز التنوع والتكامل الوطني متضمناً أمثلة عملية عن كيفية دمج الوحدة الترابية في الأنشطة التعليمية.

كما تطرقت إلى دور الوحدة الترابية في تعزيز الانتماء الوطني لدى الأطفال، من خلال الوسائل التعليمية المناسبة وتجارب دولية مشابهة مع تحليل التحديات التي تعيق تنفيذ هذا النهج، مثل نقص الموارد البشرية والتفاوت بين المناطق، وفي الأخير قدمت استراتيجيات للتغلب عليها من خلال برامج تدريب المعلمين وإعداد مواد تعليمية مبتكرة.

أيوب تورار: الصحراء المغربية في الفيلم الروائي المغربي الأمزيغي الطويل: التجليات والاشتغال. فيلم "وداعاً كرمين" لمحمد أمين بنعمراوي نموذجاً

أكد أيوب تورار، طالب باحث في سلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس، أن السينما المغربية تتأسس على جماليات فنية خاصة استمدتها من التنوع الثقافي للمكون الفيلمي المغربي.

وأضاف تورار في مداخلته حول موضوع: "الصحراء المغربية في الفيلم الروائي المغربي الأمزيغي الطويل: التجليات والاشتغال. فيلم "وداعاً كرمين" لمحمد أمين بنعمراوي نموذجاً" والتي القاها في اشغال الندوة الدولية تحت عنوان "الأمزيغية وقضية الوطن الأولي: الوحدة الترابية" التي احتضنتها فاس ما بين 15 و16 نونبر 2024، أن الأفلام المغربية حملت من المقومات الفكرية والفنية ما بوأها ضمن الفيلموغرافيا العالمية، كما ناقشت مواضيع وقضايا استأثرت أغلب الدارسين والباحثين لفن الصورة عبر العالم.

وأشار إلى أن القضايا التي تناولتها السينما المغربية بكل مكوناتها المتعددة تعددت، إذ عملت على التواصل بين الجمهور الواسع من خلال استحضار المعيش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والايديولوجي للمواطن المغربي، كما نحتت هذه الأفلام في حفظ تاريخ المغرب وتراثه المادي والألمادي لتشكل بذلك وثيقة تاريخية ممتدة.

وركز على أن الأفلام الأمزيغية شكلت جزءاً كبيراً من الفيلموغرافيا المغربية التي ساهمت منذ فجر الاستقلال من تاصيل مقومات الدولة المستقلة والحديثة. إذ كان الفيلم الأمزيغي واحداً من بين المكونات الفنية التي بصمت بمبسم خاص في تاريخ السينما الوطنية التي تناقش القضايا الكبرى للوطن.

وأوضح أن مظهرات اشتغال الفيلم الروائي المغربي الأمزيغي على قضايا الوطن وخصوصاً تلك التي تتعلق بالاستقلال من المستعمر الأجنبي وبالوحدة الترابية للمملكة وبالتالي تأسيس لدولة المؤسسات تتضح من خلال عدة مظاهر جمالية ودلالية برزت في أعمال فيلمية تميزت بالجدوة والحبكة الدرامية الفريدة.

وأشار إلى أن فيلم وداعاً كرمين يندرج ضمن الفيلموغرافيا الأمزيغية المغربية البديلة التي انضحت ملامحها من خلال الاشتغال على مكونات فكرية أوصلت الفيلم إلى العالمية. لقد تمكن المخرج بفضل رؤيته الإخراجية لأحداث المحكي الفيلمي، وعبر المونتاج الموازي من معالجة موضوع المسيرة الخضراء التي دعا إليها الملك الراحل الحسن الثاني

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)

037 68 05 30 - الفاكس : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الهاتف : الرباط، 2055. البرياد، 2055. ب. ب. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

إعلان عن مباراتي توظيف

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مباراتي توظيف باحثين مساعدين نظاميين وتقنيين نظاميين من الدرجة الثالثة، بمقر المعهد، كالتالي:

الإطار	عدد المناصب	أقصى أجل لإيداع الترشيحات	تاريخ المباراة
باحث مساعد	04	10 يناير 2025	ما بين 18 و20 فبراير 2025
تقني من الدرجة الثالثة	05	02 يناير 2025	06 فبراير 2025

للمزيد من المعلومات حول التخصصات المطلوبة وشروط الترشيح للمباراة و طبيعة الاختبارات ومكونات ملف الترشيح، يرجى الاطلاع على الإعلانات المنشورة على البوابة الإلكترونية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية www.ircam.ma وكذا على بوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma.

وبهذا الصدد، فإن لوائح المترشحين المقبولين لاجتياز الاختبارات، ولوائح المترشحين الناجحين في المباراة، ولوائح الانتظار، سيتم نشرها على نفس البوابتين المذكورتين أعلاه. كما يعتبر الإعلان عن لائحة المترشحين المقبولين لاجتياز الاختبار الثاني بمثابة استدعاء لاجتياز المباراة، مصحوبين ببطاقتهم الوطنية للتعريف.

مفاتيح لفهم مواقف النخب الصحراوية الأمازيغية من قضية الصحراء



□ حثوس عبد الله

(العربي، ص 114).

لقد خلق معطى تخاذل سلطات الرباط، جوا من السخط والتذمر لدى قبائل الصحراء التي رأت في تخلي الحكومة المغربية عنهم، خيانة لهم، ترتب عنها رضوخ مؤقت للإستعمار وإنقطاع قسري عن الشمال. وهذا ما يفسر بعض المواقف التي عبرت عن نفسها فيما بعد، وشكلت خلفية سياسية لطرح الانفصال، "إن تعمق التناقض بين الجماهير الصحراوية والسلطات الاستعمارية يسير بموازاة انكشاف التعامل الرجعي - الإمبريالي على حسابها ويجعلها بالتالي تنفر من شعار "الانضمام للوطن الأم" في ظل الظروف السياسية والتاريخية الحالية." (مجلة أنفاس، العدد المزدوج 7 - 8، ديسمبر 1971 - يناير 1972).

لقد قامت إسبانيا برسملة نتائج عملية "المكنسة"، ففي 15 يناير 1958 صدر قانون أسباني بإنشاء إقليم الصحراء وهو منفصل عن منطقة أفني، ويتولى إدارته المقيم العام التابع لرئاسة الحكومة، كما أصبح الإقليم ممثلا في الكورتيس الإسباني بثلاث نواب وبهذا القانون أدمجت إسبانيا الصحراء ضمن أقاليمها. كما تم تشكيل مجلس أبت أربعين كهيئة تمثيلية للسكان تضم زعماء القبائل وتتمتع بسلطة ونفوذ على جميع السكان وتناقش أمورهم مع سلطات الاحتلال، وفي سنة 1961 أصدرت الحكومة الإسبانية ووثيقة تعتبر الصحراء جزءا من إسبانيا.

وبعد الوقوف على قيمة الثروة المعدنية والتأكد من قيمة الثروة السمكية للمنطقة، بدأت إسبانيا تفكر في مشروع للحكم الذاتي تحت الحماية الإسبانية لمدة معينة في انتظار تكوين أطر محلية. (بنمنصور: ملف الصحراء المغربية أمام المؤتمر العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية).

وقد ساهم الوضع السياسي في مغرب نهاية الخمسينات والستينيات، في تعميق الهوة بين الدولة والمجتمع وخصوصا الصحراوي، إذ ساهم الاحتقان السياسي والقمع ومخلفات أحداث 23 مارس 1965، إضافة إلى ما عرفه التحالف الحاكم من تصدع وصل مداه في الانقلابين، في إنجاح جزء من مخططات إسبانيا، و تسهيل التنزيل الفعلي للمخططات الإقليمية المناوئة.

إن مسؤولية السلطات الاستعمارية الإسبانية في إشعال نار فتنة التجزئة بالصحراء الجنوبية للمغرب، لا تلغي مسؤولية الدولة المغربية في التفريط في الحق التاريخي المغربي، الذي إحترق جزءه الموريتاني، ودخلت ساقية الحمراء وواد الذهب أتون التسويات الإقليمية والإقليمية.

بحث عن الحل فوق رمال متحركة

يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المتعلق بالصحراء الغربية بتاريخ 6 أبريل 2010 على ما يلي: "وعقب الاجتماع غير الرسمي الثاني، بات من الواضح أن كل الطرفين غير مستعد لقبول مقترح الآخر بوصفه الأساس الوحيد للمفاوضات في المستقبل. ومن المستبعد أن يجد جديد في علاقتهما أو في البيئة الإقليمية أو

فرض الوصايات الثلاث على ليبيا، لو توفرت الأصوات اللازمة لذلك. "فقد كان من المحتمل إذن أن تنقسم ليبيا إلى كيانات ثلاث تحكم من قبل دول أوروبية (بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) بأنظمة إدارية واقتصادية مختلفة... وتنمو لسكانها تدريجيا مصالح وولاءات إقليمية، وفي آخر الأمر عندما يحصل سكان هذه الكيانات على إستقلالهم تظهر للوجود ثلاث دول: دولة برقة ودولة طرابلس الغرب ودولة فزان...." (الصحراء المغربية: الوحدة والتجزئة في المغرب العربي، ص 238).

أما في المغرب فقد عملت القوى الاستعمارية الإسبانية والفرنسية على جعله مختبرا مفتوحا لنظريتها الانقسامية التجزئية، ساعدها في ذلك تواطؤ أطراف من الحركة الوطنية وتقاوس أطراف أخرى وسعي البيض الآخر وراء غنائم الإستقلال. لذلك، لم تسترجع سيادة الدولة الوطنية المغربية على كافة ترابها ضمن الحدود السابقة على الحدود التي فرضها الإستعمار. فاستقلت موريتانيا، ودبر موضوع الحدود مع الشقيقة الجزائر تديرا سينا، وأعلنت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في مخيمات اللاجئين.

فموريتانيا لم تكن لتوجد ككيان قطري مستقل لو لم تزيك الأمم المتحدة المشروع الاستعماري الفرنسي بنصويت الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1960 على قرار إستقلال موريتانيا، ولم يكن لهذا القرار أن يطرح أصلا لو لم يكن تدبير مفاوضات اكس لبيان سينا بسبب نزوع أطراف كثيرة من الحركة الوطنية المغربية لجني أكبر قدر من المكاسب ضدا على مصلحة الشعب والوطن الأنية منها والإستراتيجية. فقد ظل المغرب يطالب بعودة موريتانيا إلى أحضان الوطن حتى سنة 1969 التي اعترف فيها مكرها بإستقلالها. ومن الأهم بمكان التأكيد أنه كان هناك مشروع استعماري أكثر انقسامية من ما نعيشه حاليا " تنازلت فرنسا عن قسم من المغرب عارضة مشروع تقسيمه إلى ثلاث دول: الدولة الأولى وهي المغرب الحالي من حوض المتوسط في الشمال إلى أكادير في الجنوب، ودولة في المنطقة الصحراوية الشرقية والغربية وتشمل الساقية الحمراء ووادي الذهب وتيندوف وتكون عاصمتها تيندوف، ودولة ثالثة في موريتانيا" (الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في الوطن العربي، ص 253).

مسؤولية الدولة المغربية في تحويل حلم التحرير إلى كابوس الانفصال

هل كانت الصحراء الغربية عندما احتلتها إسبانيا "أرضا بلا سيد"؟ إنه جزء من السؤال / الرأي الإستشاري الذي طرح على محكمة العدل الدولية سنة 1974، ويعتبر بداية العد العكسي للتواجد الاستعماري الإسباني بها. لكن قبل الوصول إلى النقطة المفصلية، استمرت إسبانيا في استنزاف خيرات الصحراء، حتى بعد أن تم إلغاء معاهدة الحماية الفرنسية سنة 1956.

وإستطاعت إسبانيا خلق واقع جديد على أرض الصحراء، بعد تخاذل الطبقة السياسية المغربية التي فاوضت من أجل الإستقلال، ودخولها في حروب داخلية على تقسيم غنائمه. أما جيش التحرير المغربي فقد فشل في إستكمال التحرير، رغم بعض الانتصارات التي حققها سنة 1957 حيث حررت قوائمه السمارة و بير انزران ووصلت إلى أدرار موريتانيا، قبل أن تتحالف إسبانيا وفرنسا وتقوما بهجوم كاسح فيما يعرف بعملية "المكنسة" في أواخر فبراير 1938.

لقد نجحت عملية اجتثاث جيش التحرير من الصحراء، بتضافر جهود القوى الاستعمارية، وتواطؤ سلطات الرباط التي لم تكن ترى بعين الرضا لتحركات جيش التحرير. "وأبدت الحكومة المغربية إستعدادها لجني ثمار النصر- الهزيمة و فق سياستها في "التحرير" عن طريق "الضغط" السياسي والمفاوضات، ومن جهة أخرى بذلت كل ما في جهدها لتثني القبائل عن الاستمرار في القتال والانضمام إلى موقف المطالبة الرسمية، وهكذا وجدت بقايا جيش التحرير نفسها بين مطرقة الإستعمار وسندان الدولة الوطنية المغربية" (الصحراء المغربية: الوحدة والتجزئة بالمغرب

تاريخ الصحراء الأمازيغية، ص 26). ولا يقتصر الأمر على هذه النماذج من الصحراء الجنوبية للمغرب، بل ما هو متوفر في المجال الصحراوي الشاسع الممتد إلى صحراء النيجر ومالي، في الأيبر والأزواد لا يقل غنى وأهمية.

إن النقوش والرسومات الصخرية ليست سوى شهود لا تنطق إلا بالحقائق التاريخية الحقيقية بعيدا عن كل تأويل أو تحريف تمليه الإيديولوجيات والرغبة في الهيمنة و السلطة، تأويلات حاولت فرض واقع آخر و"حقائق" سياسية هشة لا تصمد أمام عناد التاريخ وشهوده. إن النقوش وإن أحوالت على عظمة المجال، فهي تحيل بالضرورة على مبدعيتها من ساكنة الصحراء رجالا ونساء أفرادا وجماعات، تعلمنا كيف تفاعلت القبائل الصحراوية مع المجال عبر التاريخ، وكيف تملكته وأصبح جزءا منها كما أصبحت جزءا منه.

هذه النقوش والرسومات الصخرية بعنادها وهويتها كشاهد على ماضي وحاضر الصحراء، أصرت على أن تكون جزءا من ملف النزاع الإقليمي حول الصحراء الجنوبية للمغرب، فقد ساءلت الأمين العام للأمم المتحدة بعد سلوك مشين صادر عن بعض أفراد البعثة الأممية في الصحراء فقد جاء في الفقرة 76 من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالصحراء الغربية والمؤرخ في 6 أبريل 2010 ما يلي:

"يسرني أن أعلن أن الأعمال الفنية المنحوتة في الصخور التي شوهدت أفراد البعثة ولا سيما في منطقة جبل الشيطان (لجواد) الواقعة بالقرب من أغوانيت قد رمت. فالبعثة تعاقدت مع فريق من المرممين المحترفين يضم عالما من علماء آثار لإصلاح الضرر الذي لحق باستخدام الطلاء بالرش. وقد نفذ الترميم في شهر شباط / فبراير. وبالإضافة إلى جبل الشيطان، فقد شملت العملية تنظيف بعض النقوش التي تلحق الضرر برسوم تيفاريتي الصحراوية (الركايز) والأرقام المرسومة على نقوش الصخور بالقرب من بير لحو (السلوقية)".

كما أن طبونوميا المجال ذات دلالات عميقة، فأغلب أسماء الأماكن وأسماء القبائل تدل على تجذر الثقافة واللغة الأمازيغية في المجال، واحتضانها عن وعي من طرف الساكنة. كما أن العلاقة بين الحسانية والأمازيغية، لم تعد في حاجة إلى من يدافع عنها بقدر ما هي في حاجة إلى أبحاث ودراسات عميقة تروم الرقي بها، من أجل إعطاء دفعة قوية إلى ما يجمع ساكنة المجال الصحراوية.

إن الأمل معقود على إستغلال الإمكانات الأركيولوجية والأنتروبولوجية واللسانية في البحث عن كل الغنى التراثي الأمازيغي بالصحراء، ليس فقط دفاعا عن الهوية الحقيقية للصحراء بل حفاظا على تراث إنساني من الإندثار وعلى الذاكرة المشتركة لأهل الصحراء بإختلاف أصولهم وإعراقهم ولغاتهم.

الصحراء وعقدة التجزئة

تعتبر الصحراء الممتدة من الحدود الجنوبية لسوس الأقصى إلى النيجر ومن الأطلسي إلى الصحراء اللبية من أكثر مناطق العالم استثنائا للإهتمام، ومن أكبر بؤر التوتر في العالم، ومن أشدها تعقيدا. وتشكل الثروات الطبيعية بالمنطقة إضافة إلى هشاشة الأنظمة الأصلية للتحكم في المجال الإدارية منها والسياسية، إضافة إلى تواطؤ الكثير من الأعيان والنخب السياسية الحاكمة، من الأسباب التي أعطت للتواجد الاستعماري بالمنطقة خصوصية تميزه، ونزوعا خاصا للتجزئة تجعله متفردا.

إن معانات التوارك مثلا مع حكومات النيجر ومالي، يعود بالأساس إلى السياسة الاستعمارية التي قسمت موطنهم بين دول قطرية، أصبحوا فيها أقليات يتحكم (بفتح الياء) في مصائرهم ولا سلطة لها على مواردها. سياسة استعمارية فطنت إلى أن إمتيازاتها في المجال لا يمكن أن تصان إلا بتشتيت شعب أيموهاغ بين أكثر من قطر مستحدث للغاية.

كما أن مناطق أخرى بالمنطقة كانت ستقسم لولا ألتاف التاريخ الذي كان رحيمًا بها، حيث كادت الأمم المتحدة أن تصوت لصالح مشروع

مقدمة

يعتبر ملف تسوية النزاع حول الصحراء الجنوبية للمغرب، من الملفات التي انكبت عليها وما زالت النخب الصحراوية الأمازيغية. وقد خصته بإهتمام خاص وجعلته من أولوياتها.

فإنخراطها في النضال الديمقراطي الهادف إلى بناء مغرب ديمقراطي متعدد في ظل وحدته يضمن التقسيم العادل للثروة والسلطة والقيم، وتشبعها بفلسفة الاختلاف والتنوع، جعل من هذه النخب جزءا من الجيل الجديد من النخب الصحراوية المؤمنة بأن المدخل لحل عادل لقضية الصحراء، مدخل حقوقي وديمقراطي. و يعتبر إرتباط هذه النخب بشرائح واسعة من ساكنة الصحراء، إضافة إلى حرصها على إستقلالية قرارها، من الروافع و المحفزات الأساسية لها على الاشتغال رغم العوائق وقلة الإمكانات، وسيادة الربيع السياسي والاقتصادي بالمنطقة بسبب المقاربات الأمنية التي تحكمت في تدبير الدولة للملف.

ومساهمة في النقاش الدائر حاليا بين مجموعات من الناشطين المدنيين سواء بالصحراء الشمالية أو الجنوبية، ارتأينا تقديم بعض المداخل والمفاتيح، التي من شأنها تنوير الرأي العام وإطلاعه على صوت صحراوي أمازيغي مغيب في المعادلة السياسية رغم قوة حضوره في المعادلات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية.

أمازيغية الصحراء: حقائق التاريخ

إن الحديث عن أمازيغية الصحراء لا يعني الانتصار لمكونات صحراوية يعينها ضد مكونات أخرى ولا يعني التقليل من أهمية مكون لسني صحراوي في مقابل تمجيد مكون لسني صحراوي آخر. إن أمازيغية الصحراء قبل أن تكون معطى تاريخي، فهي تشكل القاسم المشترك لكل القبائل الصحراوية باختلاف لغاتها وأصولها، لأن أمازيغية الصحراء عنوان للمشارك الصحراوي بقيمه وعاداته وأخلاقه، بغض النظر عن الاختلافات اللسانية في المجال.

إن إحدى الدلالة اللغوية لكلمة أمازيغ تشير إلى أن الكلمة اشتقت من "يووغ" بمعنى رعي في معنى انتجع وكلمة أمازيغ عند التوارك، أشهر ساكني الصحراء في العالم، اسم يدل على النبل والشهامة والإباء (محمد شفيق: ثلاثة و ثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين، ص 11). و قيم النبل والشهامة والإباء هي الزاد الحقيقي للصحراوي والصحراوية في سعيهم لترويض المجال.

يجمع جميع الباحثين باختلاف تخصصاتهم على الهوية التاريخية للصحراء المقسمة بعد تصفية الاستعمار بين العديد من الدول القطرية.

وحسب ما أثبتته الأبحاث إلى حد الآن فإن القارة الإفريقية لم تعرف إلا أبجديتان اثنتان هما الأبجدية الأمازيغية والأبجدية الإثيوبية (275 Berberes, Camps). كما أن الباحثين أثبتوا بأن تاريخ الحروف الأمازيغية "تيفيناغ" يعود إلى فجر التاريخ، وأن مجالها إمتد من شمال السودان إلى جزر الخالدات غربا وصقلية والأندلس شمالا (Berberes, Camps 277).

ورغم شساعة هذا المجال فتيفناغ لم تحضر وبقوة إلا في المجال الصحراوي.

وتحتفظ الصحراء اليوم بتراث غني يشهد على هويتها الصخور والصفائح الصخرية ما يناهز ألف نقش، فقد اكتشف لحد الآن ما يناهز أربعين موقعا للنقوش الصخرية بحوض الساقية الحمراء وهضبة زمور، تشتمل إلى جانب نقائش بالكتابة الأمازيغية "تيفيناغ" على موضوعات أخرى أغلبها يتعلق بالحيوانات المتوحشة. وإلى جانب النقوش الصخرية فإن عدد مواقع الرسوم الصخرية المكتشفة ازداد بفعل تزايد وتيرة الأبحاث. ويحتفظ حوض الساقية الحمراء وهضبة زمور على ما يفوق مائة مخابئ للرسم الصخرية، واكتشف قرب أبار الفارسية كتابات أمازيغية مصبوغة بالأحمر، أما مخابئ واد يمال بجنوب شرق مدينة سمارة فقد أنجزت رسومه بلون أحمر شفاف (مدخل إلى تاريخ الصحراء الأطلنتية، ص 20). كما ينتصب الحجر الأحادي (إرتفاعه 3.60م) على بعد تسع كيلومترات شمال غرب اوسرد، في المكان المسمى ولد عطية، ونقشت عليه بعض الرموز اللبية الأمازيغية (مدخل إلى

والحضارة والمصير.

ورغم ميولاته العروبية فإن الرئيس الراحل هواري بومدين جعل من البعد الإفريقي والعالم ثالثي حضان طروادة سياسته الخارجية مع التأكيد على تحرر الجزائر من المؤثرات الخارجية، "الوطنية الجزائرية عند بن بلة ترتبط بالعروبة والإسلام، وعند بومدين هي بناء دولة جزائرية قوية تتضامن مع البيئة العربية والإسلامية ولا تستمد بالضرورة وجودها من مؤثرات خارجية (إصلاح العقاد: المغرب العربي، ص 444).

إن مشروع الدولة في حاجة إلى شعب وارض وتاريخ مشترك، وعلى افتراض أن سكان الصحراء تحتضن فيهم مقومات الشعب، من حيث وجود كيان متميز تاريخيا وسياسيا أفرزته ظروف تاريخية معينة. فإن هذا الشعب ليس عربيا، حتى وإن كانت هناك مجموعات يتمسك بعضها بأصولها من قبائل عربية نزحت إلى المنطقة في العصر الموحد وما بعده، ومجموعات أخرى تدعو لعروبة إيديولوجية بطموح سياسي، كما كان الحال حينما انتبه الأمازيغ بأن مشروعية الحكم والسلطان تستوجب على المرشح للأمامة أن يكون قرشيا، فكان على كل ذي طموح سياسي أن يثبت قرشيته. "فتبارى الناس في ذلك "الإثبات" وأثبت المغرب غايته من "الشجرات القرشية" و"شجرات" الانتماء إلى الدوحة النبوية". (لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين، ص 95).

كما أن مشروع الدولة العربية الصحراوية في حاجة إلى أرض، والحال أن صحور الصحراء وفيها وطوبونوميا المجال تنطق بالأمازيغية، كأنما الأسلاف على علم بالذي سيقع اليوم من محاولة لتزييف التاريخ والواقعة، فقرروا ترك الصحور المنقوشة بتيفناغ شهودا على هوية الأرض. أما التاريخ فشهوده كثر، من الممالك الأمازيغية القديمة، مروراً بالأمازيغ الصنهاجيين وغيرهم من القبائل الأمازيغية، وصولاً إلى مرحلة الغزو الإسلامي وما تمخض عنها من نتائج.

ويكفي التذكير بدور المرابطين أشهر إمبراطورية صحراوية أمازيغية في تاريخ شمال غرب إفريقيا، والتي تمكنت من بناء إمبراطورية وصل تأثيرها أوروبا، والتذكير بالقائد الصحراوي الأمازيغي العظيم يوسف ابن تاشفين، أن أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين نفسه، على تقواه وورعه، لم يكن يتكلم إلا بالأمازيغية، ولم تكن إستهانته لمجد الشعراء الأندلسيين صادرة إلا عن امرين، أولهما جهله للعربية، وثانيهما أن عن تقاليد الأمازيغيين أنهم لا يقبلون المدح إلا على مريض، لا سيما المدح الحضوري" (لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا



من تاريخ الأمازيغيين، ص 89). إن الحديث عن "وطنية صحراوية" و "أمة صحراوية" و "شعب صحراوي" و "مشروع جمهورية" في حاجة إلى مجهود نظري عميق، عوض البخل النظري الذي يعتري مشروع الجمهورية الصحراوية العربية برتمته. إن افتراض وجود كل هذه المقومات، يعني أن المعنيين وأهلها، هم ساكنة الصحراء من الرحل ومن ساكني وإحالتها، وبالتالي يصبح حق تقرير المصير شأننا بهم كل المجال الصحراوي. "الصحراء الجنوبية والشمالية" وليس فقط الصحراء الجنوبية موضوع ملف التنسوية الأممي. إن منطق الأصوات ولوبيات التأثير والضغط هو السائد في الأمم المتحدة، لكن في ما يتعلق بملف الصحراء، فالقرار الأممي كيفما كانت نتائجه لن يحل النزاع، لأنه تم الانحراف منذ البداية عن أصوله الحقيقية، والمتمثلة في كونه نزاعا مغربيا مغربي. من أجل إقتسام عادل للثروة والسلطة والقيم، والحل إن أجلا أو عاجلا لن يكون إلا حلا مغربيا مغربي بعد أن يقتنع الجميع بأن أصل الداء هو الاستبداد واحتكار الثروة والسلطة والقيم، وبأن الدواء يكمن في الانتقال من براثن الاحتكار إلى آفاق الإقتسام العادل، ومن عبثة الاستبداد إلى رحاب الديمقراطية.

تقرير المصير: من أجل مقاربة جديدة للمفهوم في الصحراء

يعتبر مفهوم تقرير المصير من المفاهيم الأكثر تداولاً في النقاش العمومي بين مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين المشتغلين / المعنيين بملف الصحراء. ومن الأمور المثيرة التي يلاحظها كل متتبع، نجد تحول المفهوم إلى مصدر خصب للمزايدة السياسية أحيانا وللتميز الموقفي ورفع سقف المطالب أحيانا أخرى، إلى الحد الذي أصبح فيه إستعمال المفهوم في النقاش العادي أو في البناء النظري لأطروحة ما، معيارا للاصطفاة سواء مع دعاة الانفصال أو مع دعاة الوحدة. والحال ان المفهوم يحتتمل كل الاستعمالات وحمولته تبقى مرتبطة بالخلفية السياسية التي تحكم مستعمله وبالسياق الذي يستعمل فيه.

لقد تباينت وجهات نظر خبراء القانون الدولي ومواقف الدول من مفهوم تقرير المصير، إلى حد أصبح معه من الصعب إيجاد تعريف واحد للمفهوم، لأنه تطور تاريخيا منذ القرون الوسطى التي كان فيها ردة فعل ثورية على مفهوم الحق الإلهي الذي إستندت عليه أنظمة العصور الوسطى في استبدادها واستعبادها للشعوب. إن الثورة على إستبداد القرون الوسطى ولدت معه فكرة مفادها أن

مشروع تقدمي وهام لأنها تحبط سياسة متخلفة... (الدكتور علي الشامي: الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص 253).

جمهورية عربية فوق صحراء، أمازيغية

لا أحد من المهتمين بملف الصحراء تمكن من تفسير المغزى من تسمية المشروع الانفصالي بالجمهورية العربية، لا وثيقة رسمية من جبهة البوليساريو تجيب عن المبررات التاريخية والبشرية واللسنية والجغرافية لتأسيس دولة على أساس عرقي لغوي. إن الصحراء وإن كانت أمازيغية فهي احتضنت كل أبنائها وبناتها دون أن تسألهم عن أصولهم وزمن وصولهم إليها. لا أحد بإمكانه اليوم أن يميز الصحراوي الأمازيغي عن الصحراوي الحساني سواء في ترحالهم بين قبافي الصحراء أو في سعيهم لقضاء مآربهم بأسواقها. لا أحد يمكنه اليوم أن ينكر التمازج المثري الحاصل بين قبائل الصحراء بإختلاف أسنهم وأصولهم.

لا يمكن أن ينكر الأصول الأمازيغية لأغلب القبائل الصحراوية إلا جاحد أو متعصب لأوهام إيديولوجية تجاوزها الزمن، لا أحد بإمكانه أن يمحي بجرة ممحاة الأحلاف والمعاهدات التي وقعتها قبائل الصحراء فيما بينها دون أن يشكل التمازج اللسني حاجزا بينها وبين الطموح الجماعي للعيش الكريم فوق رمال الصحراء

الدولية فيغير هذا الموقف في المستقبل القريب. وإنني أوصي مجلس الأمن لأن يكرر تأكيد دعوته للطرفين، المغرب و جبهة البوليساريو، إلى التفاوض بحسن نية وبدون شروط مسبقة، برعاية مبعوثي الشخصي، وإلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للدخول في مناقشات موضوعية لكفالة نجاح المفاوضات، وأن يكون ذلك حينما أمكن من منطلق مقترحيهما مع زيادة صقل ذبلك المقترحين. وإذا أريد إحراز تقدم فلا بد من توافر روح الابتكار وسعة الأفق".

كيف وصل ملف الصحراء إلى هذا المنعطف الخطير من تاريخ علاقة الوطن بجزء منه؟ وكيف تحول طموح شباب صحراوي مغربي من الولاء للوطن بالرغبة في تحرير صحرائه، إلى المطالبة بالانفصال وتأسيس دولة عنصرية عربية على أساس لغوي؟

في المذكرة التي قدمها المرحوم الوالي مصطفى السيد، مؤسس البوليساريو، للإتحاديين المغاربة في يناير 1973، شدد الوالي على الارتباط التاريخي بين الصحراويين وباقي إخوانهم المغاربة، ولم تتحدث وثيقة الوالي عن الانفصال السياسي والجغرافي، أكثر من ذلك رد مؤسس الجبهة الشعبية على المشروع الإسباني المناهض بدولة مستقلة في الصحراء قائلا: "كما أن الشعار الاستعماري المغالط المستنزف لطاقتنا وهو توجيهنا إلى صديقنا بعد أن فرض علينا أنه عدونا، و ذلك كي يستدرج هو منا وهو عدونا الأساسي والأصلي والرئيسي الأبدى، شعار أنه يحمينا من الدول المجاورة، فإنه كما قلنا شعار إستعماري ليس إلا، أما في أصل الحقيقة فإن الشعوب المجاورة لنا هي شعوب عربية إفريقية إسلامية أصيلة، ومصيرنا هو مصيرها وهي صديق دائم لنا بل هي جزء منا، وهذه حقيقة خالدة خلود السماء فوق الأرض..".

(الأيام الأسبوعية، العدد 453). إن مضمون مذكرة الوالي عبارة عن نوايا حسنة لا يمكن إلا أن ترتاح لها الضمائر، لكن تطورات الأوضاع في اتجاه طرح الانفصال، وتأسيس دويلة عربية عنصرية على أساس لغوي في إحتقار للحقائق التاريخية وللتنوع الذي يميز الصحراء، يصدق معه القول بأن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة.

لقد كان بالإمكان أن تساهم الصحراء ونخبها الشابة في تسريع وتيرة البناء الديمقراطي بالمغرب، وتحقيق حلم التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم الذي أجهضته مكونات الحركة الوطنية التي دبرت ملف الاستقلال. كان ممكنا ان يساهم أبناء الصحراء في معركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، والإنكباب بعد ذلك على استثمار التحرير لتحقيق

التحرر الفردي والجماعي لكل المغاربة في إطار مغرب متعدد في ظل وحدته. كانت الصحراء وكان المغرب على موعد مع التاريخ، لو تضافر عاملين، الأول مرتبط بتفهم القوى السياسية وخصوصا اليسارية المعارضة لمواقف الشباب الصحراوي ولمضمون مذكرة الوالي، والعامل الثاني يتمثل في استمرار المرحوم الوالي ورفاقه في الإلتزام بروح المذكرة التي كتبتها سنة 1973، خصوصا وأنه أكد في مذكرته على "أن تعاقب الدول والتنازع على السلطات و تناحر القبائل أدت إلى زيادة الهجرة لهذه المنطقة المحايدة الأمنة واللجوء إليها من كل مغلوب، بل وفي كثير من الأحيان الإعتصام بها من طرف الثائرين الذين يحضرون للانقضاض على أعدائهم، ونتيجة لهذه الهجرة المتعاقبة صوب الصحراء والمعاكسة أحيانا منها إلى المغرب فقد كانت المنطقة مرتبطة ارتباطا وثيقا في غالب الأحيان بالسلطة القائمة في المغرب، وكثيرا ما كانت تمارس سلطات مركزية من قبل هذه الحكومات على سكان المنطقة، وخصوصا في حالات الحروب، فكانت كثير منها تجند سكان المنطقة لنصرتها، ويمكن القول أن المنطقة كانت إقليميا مغربيا كسائر الأقاليم المغربية الأخرى".

لقد إستند الكثيرون في تحليلهم لتعقيدات ملف الصحراء إلى السياق التاريخي للتحول من حلم إستكمال التحرير إلى الدعوة للانفصال، فقد كانت طبيعة النظام المغربي وأزماته الداخلية التي وصلت دروتها مع الانقلابين الفاشلين، إضافة إلى طغيان الإستبداد وإسكات الأصوات المخالفة، مبررا يستند إليه مساندو الانفصال. كما كانت للحرب الباردة وطموح كل من المعسكر الغربي والشرقي للتموقع هنا وهناك، دورا كبيرا في تعقيب الوضع والانتقال به من إشكالي مغربي / مغربي أو مغربي في أقصى الحدود إلى أحد أشرس النزاعات الإقليمية وأعقدتها. فهل كانت طبيعة النظام مبررا معقولا ووحيدا لتفسير تعقيد ملف الصحراء، إن كانت كذلك فلماذا لم تكن الصحراء تلك البؤرة الثورية في أفق تغيير ديمقراطي شعبي بالمغربي الموحد ومن طرف ثوريين مغاربة صحراويين؟ يقول احد العارفين بالملف: "كم تبدو ساذجة تلك الطروحات التي لا ترى في مغربية الصحراء إلا ترميما من فوق لنظام ينهار، و كم تبدو متسرعة تلك التحاليل التي تعتبر مغربية الصحراء مجرد صفقة فوسفاط رابحة يجريها تاجر- ملك... وبالتالي فلا داعي للبحث عن مستقبل الوطن ووحدته خارج حدود فائدة "القصر"، إذن الوحدة رجعية ومغالطة لأنها حبة من طاحونة الملك التوسعي، والتجزئة

وتحت ضلال واحاتها. لا احد يمكنه ان يحجب شمس حقيقة التعايش الواعي بين كل مكونات المجال الصحراوي، إذ يكفي حضور موسم أنموكار زاوية آساء، على سبيل المثال لا الحصر، للوقوف على الدلالات العميقة لهذا التعايش والتمازج.

إن الانتماءات القبلية لحكومة المشروع الانفصالي، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن أزيد من تسعين بالمائة منهم ينتمون لقبائل ذات أصول أمازيغية. فخمسون بالمائة من تركيبة حكومة "الجمهورية العربية الصحراوية" ينتمون للقبائل المختلفة تفرعاتها، والرقبيات كما يعرف الجميع من أصول أمازيغية، وهذه الحقيقة عليها إجماع الباحثين ويؤكد عليها كل المتتورين النزهاء من الرقيبات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أكد الباحث بول مارتي في كتابه حول قبائل موريتانيا العليا، الذي ألفه سنة 1915، على الأصول الأمازيغية للكثير من القبائل الصحراوية، فبعد استعراضه لدلالات ومعاني وتاريخ الرقيبات خلص الباحث إلى ما يلي:

Il n'y a lieu de retenir de cette légende qu'une indication: c'est l'intime relation d'origine qui existe entre les Reguiebat et Tekna. Il est en effet à peu près certain que les Reguiebat sont des Berbères de la branche chleuh d'Oued Noun.». Paul Marty: Les tribus de la haute Mauritanie ; page 34

فلأني غاية تم التأكيد على الطابع العنصري العربي لمشروع الدولة الصحراوية، في تناقض تام مع حقائق التاريخ والحاضر؟ أية خلفية فلسفية كانت وراء هذا الاختيار؟ أية مرجعية استند عليها مؤسسو مشروع الجمهورية الصحراوية العربية، في زمن حقوق الإنسان والشعوب والخصوصيات الثقافية واللغوية ومناهضة العنصرية؟. كيف يمكن تأسيس جمهورية عربية فوق صحراء أمازيغية ومن طرف مجموعات ذات أصول أمازيغية؟ لماذا قبلت الجزائر بالطابع العنصري والسريالي و السكيذوفريني للمشروع؟ هل من أجل إرسال إشارات باستحالة تحقيقه؟

إن الدولة الجزائرية راعية الجبهة الشعبية لم تبني مشروعها الدولي على أساس العروبة، فمؤتمر الصمام لم يشر إلى العروبة في أي مستوى من مستوياتها، وأكد مقابل ذلك على تزكية الوحدة والإخاء على أسس جديدة في الأمة الجزائرية التي ستسفر نهضتها على إشعاع شخصيتها المزهرة. كما تم التأكيد على "أن إفريقيا الشمالية هي مجموعة كلية تولفها الجغرافيا والتاريخ واللغة

السلطة تكمن في الشعب الذي يتمتع بحق غير قابل للتصرف في تقرير شكل الحكم الذي يرغب فيه.

إن حق الشعوب في مقاومة الاضطهاد والتمتع بالحرية والتحديد الحر لأوضاعها الداخلية والدولية من المعاني التي أضفتها الثورة الفرنسية على مفهوم تقرير المصير، وقد وجد هذا المفهوم تطبيقه الفعلي في وثيقة حقوق الإنسان والمواطن بفرنسا سنة 1789، ثلاثة عشر سنة بعد تناول المفهوم في وثيقة الاستقلال الأمريكي سنة 1776. وقد أخذ المفهوم في الانتشار أكثر في القرن التاسع عشر مع نضال الشعوب من أجل استقلالها، وقد كان لمقولة الرئيس الأمريكي ويلسون حول تقرير المصير الكثير من الأثر، لقد قال: "ليس من الجائز مقايضة الناس بين سيادة وأخرى كما لو كانوا أموالا منقولة أو حجارة لعب، وإن الشعوب لا يسيطر عليها ولا تحكم إلا بناء على موافقتها وأية تسوية إقليمية تنتج عن هذه الحرب يجب أن تكون لمصلحة الشعوب ذات العلاقة". لكن رغم كل الزخم السياسي الذي ميز استعمال المفهوم في بداية القرن التاسع عشر، فقد استطاعت القوى الاستعمارية الكبرى الالتفاف على المفهوم وإفراغ مقولة ويلسون من محتواها، ولم يعد الاعتبار للمفهوم إلا بعد الاتفاق على ميثاق الأمم المتحدة. فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الأول المتعلق بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ما يلي: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". أما العهدين الدوليين لسنة 1966 فقد أكدوا على ما يلي:

لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد جلاء الاستعمار عن أغلب الدول المستعمرة، وظهور رهانات وتحديات أخرى مرتبطة بالتنمية والديمقراطية وتوزيع نتائج معارك الاستقلال توزيعاً عادلاً، من خلال التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم، أخذ مفهوم تقرير المصير أبعاداً أخرى غير تلك المرتبطة بالتحرك من أجل الاستقلال، بل ارتبط بمقاومة الاستبداد واحتكار ثمار الاستقلال من طرف قلة من النخب الوطنية ضد على مصالح الأغلبية من الشعب، والنضال ضد نتائج السياسات الاستعمارية خصوصاً في شقها المرتبط بتقسيم الدول والشعوب على أكثر من قطر. كما أن السياسات الاندماجية المتبعة في أوروبا وغيرها من مناطق العالم كإجابة على تحديات التنمية والنماء، فرض إعادة النظر في المفهوم وإخراجه من مناهات التفاسير المقصورة على الانقسامية والانفصالية فأغلبية الشعوب والكثير من خبراء حقوق الإنسان يميلون اليوم إلى تفاسير أكثر منطقية للمفهوم، تحترم حق الشعوب والأفراد والجماعات في تقرير مصيرها، مع أخذ تحديات الاستقرار والنمو بعين الاعتبار.

وكمثال على هذا المنحى العقلاني، نجد الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر من سنة 2007، حيث يعتبر نموذجاً رائداً في التعاطي مع مفهوم تقرير المصير ليس بمنطقة الانفصال ولكن بمنطقة إحقاق حقوق الشعوب والتقسيم العادل للثروة والسلطة والقيم في إطار الحدود التاريخية للدول.

تقرير المصير في إطار حكم ذاتي في كل المجال الصحراوي

منذ إعلان المغرب عن مقترح الحكم الذاتي، كثر النقاش وطنياً ومحلياً حول المقترح، لكن وإن كان القليل من هذه النقاشات ذات أثر ومصداقية، فإن الكثير من اللقاءات حول مبادرة الحكم الذاتي دبرت بطرق أخرى، ليس بمنطق الفهم والإحاطة بكل تفاصيل المقترح المغربي من أجل تملكه وتطويره، ولكن بأسلوب المساندة اللا مشروطة حتى وإن كان المساند لم يطلع على سطر واحد من المبادرة. كما أن الكثيرين ركبوا موجة المبادرة لأسباب مرتبطة بالتوقع أحياناً وهرولة للإصطاف قبل الآخرين أحياناً أخرى. ويمكن القول بأن أكبر إساءة للمبادرة تأتي من هذه النماذج، لأن تحركاتها تفتقد للمعرفة وللجدية وللأفق الاستراتيجي المتحرر من أوهام التموقع من أجل الربح، وتعطي الانطباع بأن لا شيء تغير في تدبير الدولة للملف، حتى ولو كان الأمر يتعلق بمقترح من حجم مبادرة الحكم الذاتي. وحيث يبدو بأن مبادرة الحكم الذاتي ما زالت لم تكتمل عناصرها، وإعتباراً لسيادة منطق الأبواب المغلقة في كل مراحل إعدادها وصلها المستمرين، رغم "الاستشارات" التي كانت عنوان تدبيرها سنة 2006، فإن التعاطي معها لا يمكن أن يستوفي شروط التعاطي النهائي والعقلاني، إذ الأمر يحتاج إلى الترتيب دون أن يحول ذلك عن الخوض في النقاش قصد تملك العناصر المتوفرة وبلورة المواقف المرغوبة، وطرح الأسئلة الممكنة، بعد الإطلاع على بعض ما هو متوفر.

أكد المبعوث الشخصي السابق للأمم المتحدة السيد بيتر فان فالسوم على ما يلي: "... إنني مع الرأي القائل بأن تقرير المصير لا يعتبر بالضرورة مرادفاً للإستقلال... إن المفاوضات هي الوسيلة المناسبة للتعبير عن تقرير المصير وذلك كيفما كان شكل ومضمون الاتفاق الذي قد ينشأ عن هذه المفاوضات، فهذا الاتفاق يعتبر في حد ذاته وخارج أي استشارة استفتائية ممارسة لحق تقرير المصير"، قبل أن يضيف بأن "... استقلال الصحراء الغربية ليس خياراً واقعياً... ولقد أحسست بالحاجة إلى إعادة التأكيد على هذه الخلاصة، المتمثلة في أن استقلال الصحراء الغربية ليس هدفاً قابلاً للتحقيق، لأنه يبدو أن هذه الخلاصة قد تم حجبها خلال مفاوضات مانهاست، مع أن هذه هي الحقيقة التي تفرض نفسها اليوم".

..الفارق بين الأمل واليوم يكمن في الإرادة لإيجاد حل عادل ودائم، وإذا كنا نرغب في تضييد الجراح، فليس هناك سبب لإعادة فتحها من جديد... إن الصعوبة في إجراء الإستفتاء تكمن في من سيصوت؟ هل المنتمون إلى سنة 1975؟ أم لعهد المرابطين... نحن لا نتحدث سوى عن الاستقلال لكن سمعي يرتاح كثيراً لكلمة الحكم الذاتي أكثر من الجهة...". هذا جزء من تصريح للقيادي في جبهة البوليساريو السيد البشير مصطفى السيد، في لقاء جمع، شهر شتنبر 1996، وفداً من الجبهة ووفداً رسمياً مغربياً مكون من وبي العهد آنذاك ووزير الداخلية السابق إدريس البصري.

سنة 2007، قدم المغرب مبادرة الحكم الذاتي في صيغتها بعد الاستشارات والنقاش المفتوح حولها وطنياً، وقد أكد المغرب على أن هذه المبادرة تندرج في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حديثي يرتكز على مقومات دولة القانون والحرية الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة وإعادة بانيناثق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلاً عن أنه من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي وأن تساعد على تحقيق المصالحة، دائماً حسب الحكومة المغربية. وللممكن من إبداء الرأي حول المبادرة نتوقف عند بعض موادها.

تنص الفقرة 21 من نص المبادرة على ما يلي: "يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولاسيما في الميادين التالية: الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة" على المستوى الاقتصادي:

التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي

وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة؟ ميزانية الجهة ونظامها الجبائي؛ البنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهرباء والأشغال العمومية والنقل؛ على المستوى الاجتماعي: السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية " التنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني، البيئة".

كما أن المبادرة في الفقرة 13 أكدت على ما يلي: "تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات. وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي:

الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة " العائدات المتأتية من إستغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة؛ جزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة؛ الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني " عائدات ممتلكات الجهة".

حددت اختصاصات الدولة المغربية في منطقة الحكم الذاتي وفق المادة 14 من نص المبادرة المغربية في ما يلي: "تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي: مقومات السيادة، لا سيما العلم والنشيد الوطني والعملة؛ المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية " الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية؛ العلاقات الخارجية؛ النظام القضائي للمملكة".

كما أكدت المادة 15 من نص المبادرة على ما يلي: "تباشر الدولة مسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية بنشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة بالمباشرة باختصاصات هذه الجهة. ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بنشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات".

ومن أجل تدبير المرحلة القبلية أكدت المادة 27 من نص المبادرة على ما يلي: "يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، وي طرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية. وبعد هذا الاستفتاء، طبقاً للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقهم في تقرير المصير".

ولأجل توفير الإطار القانوني أكدت المادة 29 من نص المبادرة على ما يلي: "كما تتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضماناً لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة".

يبدو أن محتوى المبادرة يستجيب في جزء كبير منه إلى تطلعات الصحراويين الطامحين إلى بناء مغرب متعدد في ظل وحدته يضمن التقسيم العادل للثروة والسلطة والقيم، غير أن الكثير من الأسئلة ما زالت في حاجة إلى إجابات منطقية تتجاوز أساليب المقاربات القديمة، وتتطلع إلى تدبير ديمقراطي عقلاني لملف الصحراء.

ومن بين هذه الأسئلة، سؤال تدبير الملف الثقافي واللغوي في المجال الصحراوي، فمن المؤسف القول بأن الدولة المغربية ما زالت متمسكة بمقاربتها الإقصائية للغات والثقافة الأمازيغيتين في المجال الصحراوي، فهي وإن اقتنعت بأن دور الصحراويين الأمازيغ محوري في تدبير الملف سواء من خلال مشاركتهم في مسلسل تحديد الهوية أو بعضوية بعضهم في المجلس الملكي للشؤون الصحراوية، فهي ما زالت تحتل الواقع الثقافي واللغوي في المجال الصحراوي في المكون الحساني، والذي لا يجادل أحد في ضرورة الاهتمام به وإيلائه العناية اللازمة. فالدولة بممارساتها هذه تريد الصحراويين الأمازيغ، لكنها لا تريد ثقافتهم ولا لغتهم. إن الصحراويين الأمازيغ يحسون بالكثير من الغبن ومن احتقار هويتهم ولغتهم وثقافتهم من طرف المسؤولين على تدبير ملف الصحراء، والكثير ممن شاركوا في مسلسل تحديد الهوية،

ما زالوا يتذكرون ذلك الإذلال الذي تعرضوا له حينما أصر بعض المسؤولين المغاربة الأمين السياسيين الجاهلين بحقيقة الصحراء وأهلها، على ضرورة تعليم الصحراويين الأمازيغ المشاركين في مسلسل تحديد الهوية جملاً من الحسانية كما لو أنها وحدها المعيار الأساسي للانتماء للصحراء. كم كان مثيراً للشفقة حال بعض المسنات الأمازيغيات الصحراويات وهن يحاولن استظهار تلك الجمل بالحسانية، وكم كان مثيراً للسخرية موقف المسؤولين عن هذه المهازل، خصوصاً وان شيوخ البوليساريو يعرفون حقيقة الوضع اللغوي والقبلي بالمجال، ويستطيعون التمييز بين الصحراوي الأمازيغي والصحراوي الحساني، أكثر من ذلك فكثير من شيوخ الجبهة يتقنون الأمازيغية. وربما وعياً من بعثة المينورسو بلا جدوى المجهود العنثي السريالي لأولئك المسؤولين المغاربة، أكد أحد أعضاء البعثة على أن اللغة ليست معياراً للانتماء ولتحديد الهوية.

كما ان سؤال المجال الترابي المعني بالحكم الذاتي ما زال يلفه الغموض، إذ تخشى مكونات الصحراء من التمييز بين مكونات المجال الصحراوي الممتد من أكني امغارن إلى الحدود الموريتانية، حيث من شأن التمييز الإضرار بالمصالح الإستراتيجية المرتبطة بتدبير ملف الصحراء ومن شأنه أيضاً تعطيل الهدف الإستراتيجي المنشود المتمثل في بناء مجتمع حديثي ديمقراطي في إطار مغرب متعدد في ظل وحدته. إن من شأن الإلتفاف على التوجه الإستراتيجي في تحديد المجال والذي تبناه الملك الراحل الحسن الثاني، الذي أكد دائماً على أن الصحراء جسم واحد من باب الصحراء الكليم إلى الحدود الموريتانية، وكل محاولة لتقسيم المجال اليوم، سيجعل رمال الصحراء تتحرك في اتجاهات لا يمكن أن يتحكم فيها، لأن الكثير من المكونات الصحراوية ستحس بأنها وظفت زمن العسر والحرب وتم التخلي عنها زمن جني الثمار.

إن السؤال الجوهرى المطروح على الفاعل الدولي، مرتبط بالإرادة السياسية للذهاب بمبادرة الحكم الذاتي إلى أبعد مدى ممكن، والذي من شأنه إحقاق الحقوق والتحرر الفردي والجماعي، والقطع مع النموذج اليعقوبي حتى يتحقق التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم في إطار مغرب مستقر ومتعدد في ظل وحدته. إن توظيف مبادرة الحكم الذاتي كألية لإدارة المفاوضات وريح بعض أشواطها وتأزيم موقف الجبهة الشعبية والجزائر، فقط لا غير، دون الوصول إلى التنزيل الفعلي لكل محتواها، من شأنه خلق جو من الإحترقان والتذمر في المجال، لأن المكونات الصحراوية ستحس بأنها خذلت بعد الوعود بتقرير مصيرها في إطار المغرب المتعدد، وسينقطع حبل الثقة بينها وبين الدولة، وسيكون الوضع أسوأ مما كان عليه قبل وقف إطلاق النار، وانطلاق مسلسل التسوية.

إن توفر الإرادة السياسية من شأنه التنزيل الفعلي لمبادرة الحكم الذاتي دون إنتظار مأل المفاوضات مع جبهة البوليساريو، ومن شأنه أيضاً انطلاق حكامه ترابية منصفة وعادلة، داعمة للثقة بين كل المكونات الصحراوية والدولة. إن الإنتظارات كبيرة والأمل أيضاً كبير في التقدم بورش الجهوية الموسعة إلى الأمام، وكل الأمل في أن يكون المجال الصحراوي، المدخل الحقيقي لربح رهان مغرب فدرالي.

خاتمة

إنها بعض من المفاتيح التي تتيح الولوج إلى فهم مواقف الأغلبية المقضية والصامتة أحياناً من النخب الصحراوية الأمازيغية. مفاتيح من أجل سماع الصوت الصحراوي الممانع الذي لا يغير لون جلده حسب المصالح وقيمة الريح، الصوت الثابت في مجال معروف بحركية رماله.

* الكاتب التنفيذي للمرصد الأمازيغي للحقوق والحرية ونائب رئيس ائتلاف الصحراويين الأمازيغ من أجل الحقوق والإنصاف.

الأمازيغية والصحراء المغربية



الحسن بنحوش

الصحراء المغربية تعتبر القضية الوطنية الأولى لإعتبارات وجودية، وتاريخية، فكل مكونات الوطن تجمع من أجل الرد على أعداء الوحدة الترابية، ونسف محاولات تقسيم الإخوة إلى جيران، بسبب هفوات تاريخية، وتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية بالمنطقة.

والكل اليوم واعي بضرورة مساهمة الجميع، كل من موقعه في مرحلة ما بعد المسيرة الخضراء، في الترافع الدولي، والمراقبة الأمنية والحدودية الترابية، رغم أهميتها، وفعالية إستمرارها، حسب ما يسمح به القانون، وفي المطلوب ترافعيًا ونضاليًا وميدانيًا.

وما زال الجانب التاريخي، والاجتماعي، يمثل الحجة الدامغة، والقوية في القضية الوطنية الأولى، خاصة إذا تم أستحضار البعد الأمازيغي للأقاليم الجنوبية بإعتبارها جزء من شمال إفريقيا عموماً، والمغرب بالخصوص، وتلك البيعات التاريخية للسلطين وملوك المغرب من طرف شيوخ وزعماء القبائل الصحراوية، ثم البعد الطوبونيميا للامكنة والتي مازالت تحتفظ بأسماء أمازيغية في تخوم الصحراء، إضافة إلى ما في قاموس اللهجة الحسانية من مرادفات وكلمات أمازيغية مما يؤكد إمتداد المكون الأمازيغي، بل تأصله بهذه المناطق.

وفي هذا ما ينفي وجود كيان عربي جمهوري، ويؤكد بقوة الحجة والبرهان أن هذه الأراضي لم تكن يوماً عربية وبالتالي، إستحالة قيام كيان وهمي عليها.

ورغم إشتغال الحركة الأمازيغية على البعد الأمازيغي للصحراء المغربية، وربطه بالبلد الأم المغربي، منذ نشأتها إلا أنه تم تجاهل هذا الخطاب، واقصائه نسبياً خوفاً من إستفادته الأمازيغية من ذلك النقاش الذي يركي بالفعل أمازيغية المغرب.

إلا أنه من الإنصاف اليوم، العودة إلى ما تمت مراكمته من بحوث وإصدارات علمية قيمة في تاريخ الأمازيغية بالصحراء المغربية من أجل الوقوف على وثائق وأدلة لا غبار عليها، ولا يمكن الهروب منها تقوي وتؤكد، وتضع الصحراء المغربية تاج على رأس المملكة المغربية.

ولتأكيد وإثبات مغربية الصحراء الذي أصبح واقعاً ملموساً، بكل الحجج والبراهين، يبقى الوجود الأمازيغي التاريخي، والإنتماء الجغرافي للأقاليم الصحراوية الأمازيغية لشمال إفريقيا، ورقة قوية ودليل قاطع في يد دولتنا الحبيبة للرد التاريخي والاجتماعي والإنساني على كل من سولت له نفسه محاولة عرقلة التنمية والتقدم بإسم كيان وهمي يعيش على قشور عصور الإنحطاط الفكري والثقافي والسياسي.

عمق الهوية الأمازيغية في الصحراء المغربية



رشيد بوهدوز

الانقسامات.

الأمازيغية كحل جوهري لإشكال الصحراء المغربية

في ظل التوترات والنزاعات التي تحيط بقضية الصحراء المغربية، يتضح بشكل جلي أن الحل الأكثر استدامة يكمن في استعادة الهوية الأمازيغية التي تمثل الأساس العميق والجزري لسكان الصحراء.

الهوية الأمازيغية ليست فقط تراثاً ثقافياً، بل تشكل أيضاً رابطاً تاريخياً واجتماعياً بين سكان الصحراء وبقية المغاربة. إن الاعتراف بهذه الهوية المتجذرة يعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي ويزيل الغشاوة التي فرضها الفكر القومي العربي الدخيل، مما يعزز الوحدة الوطنية ويعالج الانقسامات التي زرعت نتيجة الدعاية الانفصالية.

إن مسألة فرض هوية عربية على أرض ذات عمق أمازيغي واضح هو تضليل ثقافي وتاريخي يتعارض مع الحقائق الجينية والاجتماعية لسكان المنطقة. استعادة الهوية الأمازيغية، إلى جانب الاعتراف بتنوع الهوية المغربية، لا يعزز فقط الاستقرار في المنطقة، بل يمكن من التصدي للأفكار الانفصالية التي قامت على سرديات مغلوطة.

الحكم الأخير الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، والذي يقترح "استشارة الصحراويين"، يتجاهل البعد التاريخي والهوية الحقيقية لسكان الصحراء. الصحراويون الذين يجب أخذ رأيهم هم أولئك الذين يعززون جذورهم الأمازيغية المغربية، وليس من يروجون لأنفسهم كمهاجرين من آسيا أو من يتبنون أفكاراً قومية تخدم مصالح انفصالية. إعادة التأكيد على هوية الصحراويين الأمازيغية يزيل التناقضات التي اعتمدت عليها هذه الأحكام الخارجية، ويعيد توجيه القضية نحو الحل الصحيح.

قضية الصحراء المغربية ليست فقط قضية سياسية، بل هي قضية هوية بالدرجة الأولى. استعادة الهوية الأمازيغية لسكان الصحراء هي المفتاح لتعزيز الوحدة الوطنية وضمان استقرار دائم. لا يمكن فرض "جمهورية عربية" على أرض أمازيغية، ويجب على سكان الصحراء أن يعزوا بهويتهم الحقيقية، كجزء من التاريخ المغربي المتعدد والثري، والذي يضمن لهم مكانة في مجتمع يعترف بقيم التنوع والانتماء المشترك.

بارزاً في تنظيره. استوحى عفلق أفكاره بشكل كبير من القوميات المتطرفة التي كانت تتصاعد في أوروبا، خصوصاً الفكر النازي الذي تأثر به خلال دراسته في فرنسا. وكان هدف عفلق الرئيسي مواجهة النفوذ التركي من خلال الترويج لأسطورة قومية عربية تقوم على فكرة التفوق العرقي العربي، متأثراً بالنزعة العرقية التي تميزت بها النازية. عندما انتشر هذا الفكر في المشرق العربي، وجد طريقه إلى المغرب عبر بعض التنظيمات السياسية التي تبنته، مما أدى إلى خلق انقسام نفسي وثقافي بين المغاربة، وخصوصاً في المناطق الجنوبية. هذا الخطاب دفع العديد من الصحراويين إلى الشعور بأن انتماءهم للعروبة يمنحهم مكانة أرفع من هويتهم الأمازيغية، ما دفع بعضهم إلى التنكر لجذورهم والسعي إلى بناء هويتهم على أسس عروبية مشرقية.

أثر القومية العربية في تعزيز النزعات الانفصالية

الفكر القومي العربي لعب دوراً في تعزيز هوية جديدة لدى بعض الصحراويين تقوم على أساس التفوق العرقي العربي، الأمر الذي أدى إلى شعور بعضهم بالتفوق الثقافي والديني. هذه الفكرة كانت مدعومة من قبل بعض الأنظمة العربية في المشرق مثل نظام معمر القذافي وأحزاب البعث، التي استخدمت هذه الأفكار للترويج للانفصال عن المغرب. هذه الأيديولوجيات استغلت النزاع في الصحراء المغربية، واستندت إلى فكرة أن سكان الصحراء هم عرب عرقياً وليسوا جزءاً من النسيج الأمازيغي المتنوع في المغرب.

هذا أدى إلى تعزيز شعور البعض بالتفوق على باقي المغاربة، الذين اعتبروا من "مملكة الشلوح"، وهو ما ساهم في انتشار أوامهم حول النقاء العرقي العربي، وتغذية النزعات الانفصالية التي استغللتها بعض الجهات الخارجية لتعزيز الصراع في المنطقة. هذه الأفكار لم ترع التاريخ المشترك والجذور الأمازيغية التي تجمع سكان الصحراء مع باقي المغاربة.

سقوط أسطورة الفكر القومي العربي

في السنوات الأخيرة، بدأ هذا الخطاب القومي يتراجع بشكل ملحوظ. كشفت الأبحاث الجينية أن الصحراويين، مثلهم مثل باقي المغاربة، يحملون جينات أمازيغية تعود لآلاف السنين. هذه الحقائق العلمية أسقطت أسطورة النقاء العرقي العربي، وأعدت تسليط الضوء على الهوية الأمازيغية التي ظلت متجذرة في المنطقة رغم محاولات طمسها. بالإضافة إلى ذلك، زادت أجيال الشباب من وعيها الثقافي، حيث بدأ الكثير منهم في العودة إلى جذورهم الأمازيغية والاعتزاز بها. هذا الوعي المتزايد بين الشباب يعزز الوحدة الوطنية ويؤكد على أهمية الحفاظ على التنوع الثقافي والتاريخي للمغرب، بعيداً عن الأوهام القومية التي سعت في الماضي إلى خلق

إلا أن الهوية الأمازيغية لا تزال واضحة في العادات، التقاليد، واللغة. على سبيل المثال، اللغة الحسانية، التي تستخدم على نطاق واسع في الصحراء، تحتوي على عدد كبير من المفردات الأمازيغية، ويستمد جزء كبير من نوحها من اللغة الأمازيغية. وحتى أسماء المناطق في الصحراء، مثل "الكركرات"، "أكيدي"، "أكديم إيزيك"، "تيفارتي"، "أخفنير"، "أفتيسسات"، "إميلي"، "كندوز"... ما تزال تحمل طابعاً أمازيغياً واضحاً.

مظاهر الأمازيغية في لغات وعادات سكان الصحراء

تنعكس الهوية الأمازيغية في لغات وعادات سكان الصحراء من خلال مجموعة من العناصر الثقافية التي تؤكد على عمق الارتباط بالجذور الأمازيغية. من بين هذه المظاهر، استخدام المفردات الأمازيغية في الحياة اليومية، بما في ذلك أسماء الحيوانات والأدوات المستخدمة في النشاطات اليومية مثل بناء الخيام أو الأعمال الزراعية. على سبيل المثال، أسماء بعض الأدوات المستخدمة في الخيمة أو الخيمة ذاتها هي أمازيغية.

على المستوى الفني، يتميز سكان الصحراء بموسيقى تحمل طابعاً أمازيغياً قوياً، حيث يتم استخدام آلات موسيقية تقليدية مثل "التيدنيت"، وهي آلة وترية يتم العزف عليها في الاحتفالات والمناسبات. كما أن نمط البناء الصحراوي، بما في ذلك الخيام التقليدية، يعكس أيضاً هذا الإرث الأمازيغي، وهو ما يظهر في تفاصيل البناء والهندسة.

الأسماء العائلية والقبلية: جذور أمازيغية

الأسماء العائلية والقبلية في الصحراء تحمل هي الأخرى بصمات أمازيغية قوية، حيث نجد الكثير من الأسماء التي تبدأ بحرفي "بو"، التي تعني "صاحب" باللغة الأمازيغية، مثل بوفوس، بوشايت، بوكيوض. هذه الأسماء تعكس ارتباط السكان الأمازيغي بالجغرافيا والقبائل الأمازيغية القديمة مثل كدالة، لمتونة، جزولة. من الأسماء الشهيرة التي تشير إلى القبائل الأمازيغية في الصحراء نجد "لكدالي" نسبة إلى قبيلة كدالة، و"اللمتوني" نسبة إلى لمتونة، بالإضافة إلى "أيت لحسن" و"أيت أوسي".

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت الوحدات القبلية تحتفظ بتسمياتها الأمازيغية، مثل "أولاد تيدراين" التي تستوطن إقليم بوجدور، و"تاوبالت" في إقليم طنطان، إلى جانب العديد من القبائل الأخرى التي تبدأ بأسماء مثل "أيت" في إشارة إلى أصولها الأمازيغية.

تأثير الفكر القومي العربي على الهوية الأمازيغية في الصحراء المغربية

مع بروز الفكر القومي العربي في القرن العشرين، الذي دعمه كل من بريطانيا وفرنسا بهدف إضعاف الدولة العثمانية، لعب ميشيل عفلق، السرياني المسيحي، دوراً

تعد قضية الصحراء المغربية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً على المستويات السياسية، الاجتماعية، والثقافية. ورغم التركيز الكبير على الجوانب السياسية للنزاع، فإن البعد الهوياتي العميق للمنطقة غالباً ما يُهمل؛ فالهوية الأمازيغية تشكل جزءاً أصيلاً من نسيج المجتمع الصحراوي المغربي، سواء على مستوى أصول القبائل أو من خلال العادات والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال. من الصحراويون، أحفاد القبائل الأمازيغية، بعملية تعريب عبر القرون، إلا أن الهوية الأمازيغية لا تزال حاضرة في وجدانهم، في عاداتهم وثقافتهم وفنهم، وفي حياتهم اليومية. ورغم تبنيهم للغة الحسانية، إلا أن تلك اللغة تحتفظ بعمق أمازيغي واضح في مفرداتها ونحوها، مما يعكس تجذر هذه الهوية في الصحراء المغربية.

لقد أدى توظيف خطاب القومية العربية الذي انتشر في القرن العشرين إلى تقسيم نفسي وثقافي بين السكان، وتم استغلاله بشكل واسع في هذا النزاع، مما أدى بالبعض إلى التنكر لجذورهم الأمازيغية والبحث عن هوية عربية مشرقية. وظهر مغاربة يشعرون بان ارتباطهم بالمشرق العربي يمنحهم قيمة أكبر من انتمائهم لمغربهم الأصيل المتنوع. هذه الفكرة الخطيرة ساهمت في خلق فئة من المغاربة يرون في أنفسهم عرباً أكثر نقاءً من باقي المغاربة، ودفع البعض إلى التنكر لجذورهم الأمازيغية والبحث عن هوية عربية مشرقية. وقد ساهمت الدولة والأحزاب في نمو هذا الشعور بالذونية تجاه المشرق ومحاولة الانتساب له. هذا ما دفع البعض للسعي للانفصال عن "مملكة الشلوح"، كما يصفونها.

في هذا المقال، سنتناول الجوانب التاريخية والثقافية للصراع، وكيف ساهم خطاب القومية العربية في تعميق الهوة الهوياتية، والحاجة الملحة إلى استعادة الهوية الأمازيغية وتعزيز الوحدة الوطنية.

الهوية الأمازيغية وعمقها في الصحراء المغربية

قبل تحليل تأثير خطاب القومية العربية في الصحراء المغربية، يجب أولاً التأكيد على أن الهوية الأمازيغية ليست هامشية في المنطقة، بل هي جوهر تاريخي وثقافي. الأمازيغ هم السكان الأصليون للصحراء المغربية، وتعود جذورهم في المنطقة إلى آلاف السنين. لطالما كانت القبائل الأمازيغية، مثل القبائل الصنهاجية، التي أسست دولة المرابطين وساهمت في بناء حضارة شمال إفريقيا، تعتبر رمزا للمقاومة ضد الغزاة عبر التاريخ، ومنطلقاً لحركات التحرر. عُرف سكان الصحراء الأمازيغ بالصلابة والتمسك بالحرية. وتتشير الدراسات الجينية إلى أن سكان الصحراء يسجلون أعلى مستويات الجين الأمازيغي مقارنة بسكان شمال المغرب، مما يعكس عمق الهوية الأمازيغية في هذه الأقاليم. رغم عمليات التعريب التي تعرضت لها هذه القبائل على مر الزمن،



في دروب الزمن حيث تلتقي الحكاية بالشعر، وتتشابك الكلمات لتنسج عالمًا يفيض بهوية تنبض بالحياة، يبرز صوت الأدباء كهمسمة عميقة تحاور الروح وتساؤل الوجود. في هذا الإطار، يسعدنا أن نفتح صفحات جريدة "العالم الأمازيغي" لاستقبال الأستاذ ميمون أمسبريد، أحد الأسماء اللامعة التي اختارت الحرف الأمازيغي معبراً عن ذواتها وهمومها.

من بين دفاتر طفولة قروية ممتلئة بعبق التراث الأمازيغي، وبين تجارب حياتية متعددة الأبعاد، نجد أنفسنا أمام مسيرة أدبية غنية تنمى مع نبض الهوية وتستكشف أفق الإبداع. من هنا، ندعوكم لاستكشاف عوالمه الأدبية، حيث يروي لنا تفاصيل بداياته، وشغفه بالكتابة، ورؤيته العميقة لدور الأدب في صيانة الثقافة واللغة الأمازيغية.

الشاعر والروائي ميمون أمسبريد في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

الأدب الأمازيغي يقاسي تهميشاً بنويًا مهولًا بالمقارنة مع غيره في بلادنا

حاوره: خيرالدين الجامعي

مرحبًا بك أستاذ، لنبدأ رحلتنا بالسؤال البسيط والملمح: من هو ميمون أمسبريد؟

ولدت في قرية تشوكت، قبيلة أيت سعيد، جماعة دار الكبداني، إقليم الدريوش. تعلمت الأبجدية العربية وجزء من القرآن في مسيد الحي. بعد ذلك تابعت دراستي الابتدائية في مدرسة القرية. وبعد حصولي على شهادة الدروس الابتدائية انتقلت إلى الناظور لمتابعة الدراسة في ثانوية الكندي، ثم في ثانوية محمد بن عبد الكريم الخطابي التي غادرته خلال السنة الأخيرة لأواصل الدراسة في مكناس، حيث نلت شهادة البكالوريا. تابعت دراستي الجامعية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة «سیدی محمد بن عبد الله»، حيث نلت الإجازة في اللغة العربية وآدابها، ثم دبلوم الدراسات المعمقة في الأدب العربي الحديث. هاجرت بعد ذلك إلى بلجيكا حيث انتسبت إلى جامعة بروكسيل الحرة (ULB) ونلت منها دبلوم الدراسات المعمقة في الإسلامولوجيا. سنوات بعد ذلك انتسبت إلى «مدرسة المترجمين والمترجمين الفوريين الدوليين» Ecole des traducteurs et interprètes internationaux التابعة لجامعة «مونص» وحصلت منها على ماستر تخصص في علم الترجمة Master de spécialisation en traductologie. وأقيم حاليا ببلجيكا.

هلا حدثتنا عن البدايات الأولى لتورطك في الكتابة؟

علاقتي بالكتابة كانت مبكرة ولكنها متقطعة. وقد كتبت أولى أشعاري بالأمازيغية وأنا في السنة الخامسة ثانوي. وخلال المرحلة الجامعية كتبت أشعارا كثيرة بالعربية؛ وهي غير منشورة. ولم أستأنف الكتابة الأدبية بالأمازيغية إلا مع ظهور شهرية «تاويزا» لصاحبها الأستاذ محمد بودهان أواخر التسعينات. وقد زوجت خلال مدة صدورهما بين القصة والشعر، فضلا عن مقالات بالفرنسية والعربية في التنظير للأدب الأمازيغي الفتي، وأخرى في السجال مع خصوم الأمازيغية وقتئذ.

أصدرت مؤخرا كتاب عبارة عن مجموعة نصوص بالأمازيغية بعنوان "Tiggaz di arrimet n wussan"، حيدا لو تقرب القارئ إليه، وعن أهم المواضيع التي اشتغلت عليها؟

كما سبق القول، خلال فترة صدور جريدة «تاويزا» كنت أنشر فيها نصوصا سردية هي عبارة عن قصص وأخرى شعرية وثالثة تخرج عن التصنيفات المعتمدة. ويعد ديوان «Tiggaz» المشار إليه جميعا للصفين الأخيرين مضافا إليهما ما كتبته خلال السنوات القليلة الأخيرة.

ديوان «وشوم في جسد الزمن» الصادر عن مكتبة الأنوار بسلوان - الناظور، يحتوي على

نصوص مختلفة من حيث النوع والشكل: نصوص نثرية وأخرى شعرية وشذرات تخرج عن التصانيف المعتادة. تتوزعها انشغالات متنوعة: تأملات في الزمن الذاتي، في الهوية الذاتية والانتماء؛ نظرات في الكتابة واللغة؛ نقد المنعطف الاستهلاكي لحضارة العصر؛ الانهماج بالحي Le vivant إزاء الخطر الوجودي الذي يتهدده؛ نقد العمى الأيديولوجي الذي يحول دون التبصر في الوضع البشري..

روايتك "Adwai" لاقت استحسان كبير من طرف القراء، ماذا يعني لك عنوان الرواية وكيف يرتبط بمضمونها؟

الرواية صدرت عن مكتبة الأنوار السابقة الذكر العام الماضي. عنوانها مزدوج الدلالة: من جهة يحيل على قرار مصيري اتخذته بطل الرواية، ترك للقارئ فرصة اكتشافه؛ ومن جهة أخرى يحيل، بطريقة غير مباشرة، على مؤسسة اجتماعية كانت قائمة في الماضي؛ ويعمل البطل على إحيائها إحياء لروح التضامن ومقاومة للفردانية التي غزت فضاءنا الاجتماعي.

كيف تعكس الرواية جوانب من الحياة اليومية والثقافة الأمازيغية؟

الرواية تضع الراوي - البطل في سياقات حياتية متحولة. وهي بذلك تستعمل السرد والوصف في إبراز جوانب من الحياة الاجتماعية للجماعات التي انتمى إليها الراوي خلال مختلف مراحل حياته المتعددة. ومن عناصر الحياة الاجتماعية تلك هناك طبعا عنصر الثقافة في تحولاتها عبر الزمان والمكان..

برأيك، هل تطوّر الأدب الأمازيغي القصصي والروائي بشكل كافٍ لمواكبة التغيرات الاجتماعية والسياسية المعاصرة؟

في رأيي أنه من السابق لأوانه الحديث عن التطور. إذ أن هذا الأدب لا يزال في طور النشأة. وهذا ليس حكم قيمة وإنما إقرار لواقع أو معطى زمني محض. وكونه في طور النشأة لا ينفي قدرة نماذج الناضجة على الإمساك باللحظات المفصلية في تاريخ وحاضر الجماعة المرجعية. وتفسير ذلك أن من كتاب الأدب السردية من لا ينطلق من فراغ، وإنما من دراية مردها التمرس بالأدب العالمية. يبقى طبعا معيار مدى قدرة كل كاتب على تحيين تلك الدراية من خلال رصيده اللغوي في الأمازيغية.

اقتحمت المجال الأدبي بمجموعتك القصصية "Aman Ibarchanen"، كيف تقيّم أفاق تطور القصة القصيرة الأمازيغية في منطقة الريف والمغرب عموماً؟ وهل تلاحظ ظهور توجهات أو أساليب إبداعية جديدة تستحق تسليط الضوء عليها؟

لا أدعي الإحاطة، ولا حتى الإمام، بكل ولا معظم ما كتب في هذا الجنس الأدبي الفتي

في اللغة الأمازيغية... ولكني أسجل وجود دينامية كتابية لا بأس بها. دينامية أثمرت بعض المنجزات متفاوتة النضج؛ ولابد أن استمرارها سيفضي إلى إنتاج أعمال أكثر اكتمالا: لغة وفكرا وتقنية..

هل من كتاب أو أدباء أثاروا في أسلوبك الكتابي؟ وكيف تصف علاقتك بأعمالهم؟

كما أومأت إلى ذلك سابقا، لا أحد يكتب من فراغ! ولست أشد عن القاعدة! غير أن التأثر عادة لا يكون مباشرا ولا واعيا؛ وإنما هو تمثل لعناصر مترسبة في اللاوعي من مختلف القراءات... ولكون قراءاتي مبكرة ومستمرة ومن مصادر متنوعة، مترجمة أو في لغاتها الأصلية، فمن الصعب أن أعين كاتباً أو عملاً أدبياً لهما أثر في كتاباتي. وهذا لا ينفي أن لي تعلقاً شخصياً بكتاب من قبيل مارغريت يورسينار وأمربطو أيكو وألبر كوهن ومولود معمري وجون جيونو وداني لافيرير وإبراهيم الكوني والطيب صالح وجمال الغيطاني (في بعض أعماله)، وآخرين وأخريات..

ما هي العموم التحديات التي تواجه الكاتب بالأمازيغية؟ وكيف ترى سبل التغلب عليها؟

التحدي الأول هو وضعية اللغة الأمازيغية التي هي أداة الكاتب. فإذا كانت هذه اللغة قد حققت مكتسبات لا تنكر على المستوى القانوني، وجزئياً على المستوى التطبيقي، فإن تباطؤ وتيرة تدريسها في جميع المستويات التعليمية يجعل كتلة المقروئية ضئيلة. هذه الضالة من شأنها أن تحبط عزيمة من يجدون في أنفسهم ميلا إلى الكتابة بها...

أما التحدي الثاني فهو غياب دور نشر بالتعريف المعمول به. أي دار نشر بلجنة قراءة ومراجع لغوي وقاعدة مالية تمكنها من الاستثمار في الكتاب بصفته «شيئا ثقافيا» وفي نفس الوقت سلعة تقتضي الترويج من خلال الأشهار والتوزيع...

وطبعا، فإن التغلب على هذين التحديين الأساسيين رهين بإعمال الحلول الكفيلة بتجاوزهما.

هل تجد أن الأدب المكتوب بالأمازيغية يعاني من تهميش مقارنة بالأدب المكتوب بالعربية أو اللغات الأخرى؟ وما السبيل لدعمه؟

يمكن القول إن السؤال يتضمن الجواب! نعم! إن هذا الأدب يقاسي تهميشاً بنويًا مهولًا بالمقارنة مع غيره المكتوب باللغات المعتمدة في بلادنا. فإذا كان عامل حرمان الأمازيغية من تعميم عمودي وأفقي، عمومي وخصوصي، لتعليمها يحرم الأدب المكتوب بها من كتلة مقروئية كافية، فإن تمتع اللغات الأخرى بذلك الامتياز يجعل الأعمال المكتوبة بها تحظى بتلق أوسع بما لا يقاس مما تحظى به الأعمال الأمازيغية... أما السبيل إلى دعمه فيبدأ برفع العراقيل الموضوعية أمام

الأمازيغية، وأولها التوقف عن اختلاق الأعدار (les alibis) لمنع تعميم تعليمها. ما عدا هذا، ينبغي سن سياسة دعم تفضيلية لجر الضرر الذي لحق بالأمازيغية، لغة وثقافة، جراء السياسة اللغوية والثقافية التمييزية لدولة الاستقلال.

كيف توازن بين الحفاظ على الأصالة الأمازيغية في كتاباتك وبين الانفتاح على الثقافات والأدب العالمي؟

في تصوري أن ما نسميه «أدبا عالميا» ليس سوى آداب محلية توفرت لها شروط الانتشار. وعليه لم أطرح على نفسي أبدا، خلال الكتابة، سؤال الأصالة والانفتاح..

ما هي رؤيتك لدور الأدب الأمازيغي في الحفاظ على التراث الثقافي واللغوي للأمازيغ؟ وهل ترى أن هناك تزايد في الاهتمام بالأدب الأمازيغي من قبل القراء؟

إذا كان الحفاظ يعني استثمار هذا التراث في الممارسة الكتابية، فمن المؤكد أن دور الأدب الأمازيغي حيوي في الاضطلاع بتلك المهمة (إلى جانب أجناس فنية أخرى طبعا).

بخصوص الاهتمام بالأدب الأمازيغي، يوجد فعلا تزايد نسبي للاهتمام بهذا الأدب. وذلك راجع إلى اعتماد بعض الجامعات لـ «مسالك» في اللغة الأمازيغية. وهو ما يعني أنه اهتمام مشروط بمتطلبات دراسية وأكاديمية...

على أنه يلاحظ، إلى جانب ذلك، تنامي الفضول بشأن الأدب الأمازيغي لدى فئة غير محكومة بتلك المتطلبات. وأخمن أن لمنصات التواصل الاجتماعي دورا في ذلك.

كيف ترى مستقبل اللغة الأمازيغية في الأدب؟ وهل تعتقد أن هناك جهود كافية من المؤسسات الثقافية لدعم هذا المستقبل؟

مستقبل اللغة الأمازيغية في الأدب هو المستقبل الذي تقبل أو لا تقبل الدولة ضمانه لهذه اللغة. إن أداة الأدب هي، بدهاء، اللغة. والكتاب بالأمازيغية يبذلون جهدهم لجعلها تحيا وتنمو في كتاباتهم. لكن إذا لم تجد هذه الكتابات قراء يتلقونها بسبب سياسات تعليمية وثقافية غير مساعدة، فإن أثر ذلك الجهد سيظل محدودا. وقد سبق أن انقضت لغة من لغات فرنسا رغم أن كاتبها نال بها جائزة نوبل للآداب.

هل هناك أعمال جديدة تعمل عليها حاليا؟ وما الذي يمكن أن نتوقعه منك في المستقبل القريب؟

أقوم منذ بعض الوقت برقن نصوص مخطوطة أنوي إخراجها العام المقبل في كتاب.

مساحة حرة..

أشكر الأستاذ خير الدين الجامعي على إتاحتها لي فرصة الحديث إلى قراء «العالم الأمازيغي». كما أنه بدورها في التعريف بصناع الأدب الأمازيغي خصوصا؛ وكذا بدورها في تنوير الرأي العام بإحداثيات القضية الأمازيغية.



الملكية
المفربية
للتأمين
RMA
گتهني ني

مؤسسة خاضعة للقانون رقم 17-99 المنظم للتأمين

MOSAİK



أمن سيارتك بكل سهولة
و فين ما كنتي على

rmaassurance.com



رقم خاص
للمساعدات

+



إجراءات سريعة
ومبسطة

+



أخذ عقد التأمين
من وكالات RMA
أو فين ما كنتي